م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/542
قضايا الاقتصاد السوري - معرض دمشق الدولي في دورته 62
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 542,
Elections Issues of the 2025 Syrian People's Council
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 07 أيلول، 07 September 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات
The website of the Economic Adviser for Research and Studies
Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/542
قضايا الاقتصاد السوري - معرض دمشق الدولي في دورته 62
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 07 أيلول، 07 September 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 542,
Syrian Economic Issues - The 62nd Damascus International Fair
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/542
قضايا الاقتصاد السوري - معرض دمشق الدولي في دورته 62
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 542,
Elections Issues of the 2025 Syrian People's Council
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 07 أيلول، 07 September 2025

Contents

ملخص محتويات التقرير

1 - الرئيس الشرع يفتتح الدورة الـ 62 من معرض دمشق الدولي 7
افتتح رئيس الجمهورية أحمد الشرع مساء اليوم فعاليات الدورة الثانية والستين من معرض دمشق الدولي 2025 تحت شعار "سوريا تستقبل العالم" على أرض مدينة المعارض الجديدة بريف دمشق.
2 - أكثر من مليون وسبعمئة ألف زائر في 8 أيام... معرض دمشق الدولي 14
شهدت مدينة المعارض بريف دمشق توافد عشرات الآلاف من الزوار في اليوم التاسع على انطلاق فعاليات معرض دمشق الدولي بنسخته الثانية والستين، وسط أجواء حيوية وتنظيم متقن يعكس أهمية المعرض على المستويين المحلي والدولي، ويعزز من مكانته كحدث رئيس في المنطقة.
3 - في معرض دمشق الدولي.. المستثمرون يشيدون ببيئة الأعمال الجديدة 15
أكد عدد من المستثمرين السوريين أهمية التسهيلات والإجراءات العملية التي تم اتخاذها بعد تحرير سوريا، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية والاستثمارية والصناعية، ما ساهم في تقصير مدة إنشاء المشاريع الخدمية والإنتاجية، وتوريد المواد والتصنيع والإنتاج، وصولًا إلى المستهلك ومتلقّي الخدمات.
4 - وصول أول دفعة من الآليات التشغيلية الحديثة إلى مرفأ اللاذقية 17

في إطار الاتفاقية الموقعة بين الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية وشركة "سي إم إيه سي جي إم" الفرنسية، وصلت إلى مرفأ اللاذقية أول شحنة من الآليات التشغيلية المتطورة.

5 - مصرف سورية المركزي لـ"الشرق": موعد الليرة الجديدة لم يحدد بعد 18

قال حاكم مصرف سورية المركزي، عبد القادر الحصرية، إنه ليس هناك موعد محدد حتى الآن لطرح "الليرة الجديدة"، إذ إن العملة الموجودة حالياً تحتاج لتبديل. وأضاف أن الأمر "سيستغرق عدة شهور."

6 - بقيمة 36 مليون دولار.. تصدير 600 ألف برميل نفط من مصب طرطوس 20

أعلنت وزارة الطاقة، الإثنين 1 أيلول، تصدير 600 ألف برميل من النفط الخام الثقيل من مصب طرطوس عبر الناقلة Nissos Christian لصالح شركة "بي سيرف إنرجي" العالمية . وذكرت الوزارة أن هذه الشحنة تأتي في إطار التوجيهات الحكومية وخطط الإدارة العامة للنفط لتعزيز حضور سوريا في الأسواق النفطية الخارجية.

7 - بحضور الرئيس أحمد الشرع... إطلاق صندوق التنمية السوري في دمشق 21

قال مدير عام صندوق التنمية السوري محمد صفوت عبد الحميد رسلان في كلمة له خلال حفل الإطلاق: "نلتقي لنشهد انطلاقةً وطنيةً غير مسبوقة، في لحظة تمتزج فيها الإرادة الوطنية مع الطموح، ويجتمع فيها الأمل مع الإصرار، لنعلن إطلاق صندوق التنمية السوري المؤسسة الوطنية التي ستصبح بوصلة لإعادة الإعمار."

8 - المالية: ربط شبكي مع المصارف الخاصة وشركات الحوالات وشام كاش 22

أعلنت وزارة المالية اليوم عن حزمة إجراءات لتسهيل صرف رواتب المتقاعدين، وضمان حصولهم على مستحقاتهم في وقتها من دون تأخير.

9 - تحوّل جذري في سياسة أوروبا تجاه سوريا 25

إعادة تقييم شاملة لسياسة الاتحاد الأوروبي في سوريا . يمثّل نظام العقوبات الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على سوريا أحد أكثر أنظمة العقوبات متعددة الأطراف شمولًا واستدامة في القرن الواحد والعشرين، امتد لأربعة عشر عامًا من القيود المتصاعدة.

10 - ما القطاعات المستفيدة من رفع العقوبات الأميركية على سوريا؟ 33

وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمرا تنفيذيا لإنهاء العقوبات على سوريا ليدخل حيز التنفيذ أول أمس الثلاثاء، حسبما أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت. يأتي ذلك بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب نية بلاده رفع العقوبات عن سوريا خلال زيارته للسعودية في مايو/أيار الماضي.

11 - وزارة الاقتصاد والصناعة توضح سبب منع استيراد السيارات المستعملة36

كشفت وزارة الاقتصاد والصناعة عن أسباب إصدار قرار منع استيراد السيارات المستعملة، وأوضحت أنه يعود لدخول سيارات كثيرة في الأشهر الأخيرة دون الجودة المطلوبة، والتي أصبحت عبئاً على البنية التحتية والاقتصاد.

12 - حصرية يدشر بعودة قريبة للعلاقات السورية مع المصارف الأجنبية 38

من المتوقع للمصارف السورية التي عانت من عزلة ونبذ خلال سنين طويلة بعيداً عن النظام المالي العالمي، أن تستأنف علاقاتها مع المصارف الأجنبية في غضون أسابيع، وذلك بحسب ما أعلنه حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، ما يمثل تطوراً مهماً في مخطط البلد لاستعادة مكانته في الاقتصاد العالمي.

13 - بناء على تجارب دولية.. هل يمكن لسوريا أن تتبنى نموذجا ماليا ناجحا؟. 40

في ظل تعقيدات المشهد الاقتصادي السوري وتحديات ما بعد الحرب، يبرز إصلاح القطاع المصرفي كواحد من المفاتيح الأساسية لإعادة بناء الثقة والاستقرار المالي. ويشدد خبراء على أن هذا الإصلاح لا يمكن عزله عن السياق السياسي والأمني الراهن.

14 - حصرية: قطر والسعودية تكفلتا بسداد ديون سوريا للبنك الدولي 45

أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية، الخميس، أن السعودية وقطر تكفلتا بسداد ديون سوريا المستحقة للبنك الدولي، والبالغة قيمتها 15 مليون دولار، في خطوة تمثل بداية لانخراط دمشق مجدداً في النظام المالي العالمي.

15 - مذكرة تفاهم بين سوريا وتركيا لتفعيل التبادل التجاري 46

في خطوة تهدف إلى إعادة تفعيل النقل الطرقي (الترانزيت) والتبادل التجاري بين البلدين، وقّعت سوريا وتركيا مذكرة تفاهم تُفتح من خلالها آفاق جديدة أمام حركة السلع والبضائع، وتُعيد الحيوية إلى شرايين التجارة الإقليمية المتوقفة منذ سنوات.

16 - خطة خماسية أميركية لتطوير قطاع النفط في سوريا.. خريطة الطاقة؟ 47

كشفت شبكة "CNBC" عربية عن خطة أميركية استراتيجية مكونة من خمسة مراحل، تهدف إلى تطوير قطاع النفط والغاز السوري، والتي تتضمن إطلاق شركة "SyriUs Energy" لإعادة بناء قطاع الطاقة بالبلاد.

17 - كيف تتجنب سوريا الوقوع في فخ المديونية لـ"صندوق النقد"؟ 51

تتزايد المخاوف من وقوع الحكومة الانتقالية بسوريا في فخ المديونية والاعتماد على القروض، في ظل التحديات الجمّة التي تواجهها خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد أن تم تدمير الاقتصاد الوطني على إثر الحرب التي استمرت ما يقارب العقد ونصف.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/542
قضايا الاقتصاد السوري - معرض دمشق الدولي في دورته 62
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 542,
Elections Issues of the 2025 Syrian People's Council
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 07 أيلول، 07 September 2025

1 - الرئيس الشرع يفتتح الدورة الـ 62 من معرض دمشق الدولي

دمشق-سانا، 27/8/2025

افتتح رئيس الجمهورية أحمد الشرع مساء اليوم فعاليات الدورة الثانية والستين من معرض دمشق الدولي 2025 تحت شعار "سوريا تستقبل العالم" على أرض مدينة المعارض الجديدة بريف دمشق.

الرئيس الشرع: سوريا تعود إلى دورها الاقتصادي التاريخي

وقال الرئيس الشرع في كلمة خلال حفل الافتتاح: "لطالما احتلت الشام عبر تاريخها التجاري، المراكزَ المرموقةَ بين دولِ العالم حيث أكسبها موقعُها الهام، تميُّزاً بما تقدمُهُ من خدمات، وما توفرُهُ من رعاية، ما جعلها بيئةً آمنةً لسلامةِ القوافلِ التجارية فكانت منطقةً حيويةً مزدهرة، على طريقِ القوافلِ التجاريةِ بين الشرقِ والغرب."

أضاف الرئيس الشرع: "اشتُهرت الشام بصناعاتها التاريخية، من المعادنِ والنسيج، والصناعاتِ الغذائية والسياحية فكانت مركزاً إستراتيجياً للتداولِ التجاري، والاستثمارِ الصناعي لدولٍ عدة، ووصلت منتجاتُها الصناعيةُ لسائرِ أصقاعِ الأرض، ولا سيما تلك الصناعاتُ التي تحملُ ثقافةَ الأرضِ وحضارتها".

تابع الرئيس الشرع: "مع كلِّ الحروبِ والأطماعِ التي مرت على هذه الأرض، إلا أنَّها حافظت على مكانتِها وصَنعتِها التي انطبعت على أهلِها ومجتمعِها، فالزراعة والصناعة والتجارة، وما يربط بينها من سلاسلِ التوريدِ والخدماتِ، ليست مهناً عابرةً في سوريا، بل هي همةُ شعبٍ وثقافةُ مجتمع."

ولفت إلى أن أهل سوريا هم أهلُ الدُّرْبَةِ والصَّنعةِ والتجارة، وهمُ أسيادُ هذا الفن فجعلوا من أسواقِ الشام، أهمَّ محطاتِ التبادلِ والتداولِ التجاريّ في العالم غير أنَّ سوريا مرت تحت سلطةِ النظامِ البائد، بحقبةٍ غريبةٍ عن تاريخها، تغيرتْ فيها النفوسُ وتقاصرتْ الهمم وتحولتِ البلادُ بسببِ سياساتِ القمع والاستبداد والفساد، إلى بلدٍ طاردٍ للاستثمارِ ورؤوسِ الأموالِ والمبدعين، فانفضَّ الناسُ عن سوريا وهجرُوها، وتراجع إنتاجُها، وعُزلت عن العالم، وخسرت أهمَّ ميّزَاتها، وتشتتت جهودُ ومواهبُ أبنائِها لصالحِ غيرها".

الرئيس الشرع أكد أنه مع النصرِ المؤزرِ الذي تحققَ لأهلِ سوريا، ومع سقوطِ النظامِ البائد عادت سوريا، وعاد لها مُحبُّوها وأهلُها وأبطالُها وورثةُ مجدها، عادوا جميعاً لبنائِها ولإعادةِ وصلِ ما انقطعَ من تاريخِها، وعاد الناسُ للنهلِ من خيرِها.

عودة الانفتاح الاقتصادي والشراكات الدولية

قال الرئيس الشرع: "اليوم أيها السادة؛ ومنذ لحظةِ التحرير، جعلت سوريا الجديدةُ أولوياتِها في الاستقرارِ الأمنيّ والتنميةِ الاقتصادية، فوضعت الخططَ لزيادةِ معدلاتِ الإنتاجِ الزراعي والصناعي، وخططت لعودةِ النازحينَ واللاجئين، وبدأتِ الخدماتُ تتحسنُ تدريجياً، من توفيرٍ للكهرباءِ والماءِ والخدماتِ الطبيةِ وغيرها، كما تضاعفت معدلاتُ الأجورِ والرواتب وعُدِّلَ قانونُ الاستثمار لجذبِ الاستثماراتِ المحليةِ والأجنبية".

أضاف الرئيس الشرع: "وتجري بالتزامنِ أيضاً، عمليةٌ شاملةٌ لإصلاحِ القضاء، وتطويرِ التعليم، لحمايةِ البيئةِ الآمنةِ للاستثمار، ورفدِها بالمواردِ البشريةِ اللازمة وكذلك عمليةٌ واسعةٌ لإصلاحِ قطاعِ النقدِ والمصارف، ولا تخفى جهودُ الدبلوماسيةِ السوريةِ في إعادةِ علاقاتِ سوريا معَ العالم وكيف بدأت تتحررُ من العقوباتِ والقيودِ الضاغطةِ عليها، وبدأت موجاتُ اللاجئينَ العائدينَ لوطنهم تؤمُّ سوريا حاملينَ ما اكتنزوه من علمٍ وخبراتٍ، ومواردَ وقدرات، يعمُرون بها بلادَهم، ويساهمون يداً بيد في نهضةِ سوريا الحديثة".

ختم الرئيس الشرع كلمته بالقول: "اليوم؛ نجتمع هنا في أول صرحٍ من نوعِهِ عَرَفَته المنطقة في أقدمِ عاصمةٍ مأهولةٍ في التاريخ لنحييَ وجهاً من وجوهِ تاريخِ شامِنا العريق، وإرثِها الاقتصادي التليد، ونفتح معاً، صفحةً مشرقةً جديدة، عنوانُها: معرض دمشق الدولي."

حمزة: المعرض محطة مفصلية في الاقتصاد السوري

من جهته، أكد المدير العام للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية محمد حمزة في كلمة وزارة الاقتصاد والصناعة، أن انطلاق المعرض من قلب العاصمة دمشق يعكس عودة الحياة الاقتصادية إلى مسارها الطبيعي، ويجسد التغيير العميق في بنية الاقتصاد الوطني ودوره المتجدد في المنطقة، مشيراً إلى أن المعرض

يشكل محطة مفصلية في تاريخ الاقتصاد السوري، كونها الأولى بعد مرحلة التحرير وإعادة البناء.

كما قال حمزة: من قلب دمشق المدينة التي قاومت الطغاة ونهضت من تحت الركام نعلن اليوم بفخر واعتزاز انطلاق الدورة الـ 62 لمعرض دمشق الدولي، الدورة الأولى بعد سقوط النظام البائد وتحرير الشام من عقود الاستبداد، مؤكداً أنها لحظة تسجل علامة فارقة في تاريخ الاقتصاد السوري وتفتح صفحة جديدة في علاقتنا مع العالم وتؤسس لمرحلة جديدة من التنمية والإعمار والشراكة والانفتاح والأمل.

حمزة لفت إلى الدور المحوري الذي أدته وزارة الاقتصاد والصناعة في إعادة الثقة بالاقتصاد الوطني من خلال دعم المصانع المتضررة، وتفعيل خطوط الإنتاج، وتسهيل استيراد المواد الأولية والآلات، إلى جانب الجهود الكبيرة المبذولة في فتح قنوات التصدير مجدداً، وخاصة للمنتجات الزراعية والغذائية، وتوقيع اتفاقيات تعاون تجاري مع الدول الصديقة.

كما أوضح أن إعادة بناء مدينة المعارض تمّت بجهود وطنية مخلصة، بعد أن كانت مساحة خاوية لا روح فيها نتيجة ممارسات النظام البائد، مؤكداً أن المدينة تمت إعادة بنائها حتى استعادة وجهها المشرق لتكون مجدداً منصة إستراتيجية للاقتصاد السوري، ومركز تواصل حيوياً مع مختلف دول العالم.

وبيّن حمزة أن الدورة الحالية تجسد التحول العميق في رؤية الدولة السورية التي تقدم نفسها كشريك اقتصادي موثوق يتمتع بموقع جيوسياسي استثنائي، وبنية تحتية واعدة، وسوق استهلاكية كبيرة تتجاوز عشرين مليون مواطن، مشدداً على أن هذه الانطلاقة لم تكن لتتحقق لولا تضحيات الشهداء والجرحى والمفقودين الذين يبقى حضورهم راسخاً في وجدان الوطن.

تركيا تشارك بـ1000 متر و500 رجل أعمال

بدوره، أكد وزير التجارة التركي عمر بولات حرص بلاده على تعزيز علاقاتها مع سوريا وتقديم كل الدعم الممكن في سبيل إعادة الإعمار، مشدداً على أهمية العلاقات التاريخية والثقافية التي تجمع بين البلدين اللذين تربطهما حدود ممتدة يبلغ طولها 915 كيلومتراً، إضافة إلى ما يجمع البلدين من روابط حضارية وثقافية واقتصادية واجتماعية عميقة الجذور.

وقال بولات: "باسمي وباسم بلدي أحييكم من صميم القلب، وأحمل إليكم أحر التحيات من فخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى السيد الرئيس الشرع، وإلى الحضور الكريم، مشيراً إلى أن هذه اللوحة التي نشهدها اليوم في افتتاح الدورة ال 62 لمعرض دمشق الدولي، تعكس التنظيم الرائع والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة السورية، والتي ستتكلل بالنجاح وخاصة بعد الثامن من كانون الأول، بما يمهد لمسيرة جديدة لسوريا أكثر قوة وتقدماً.

وأضاف: "إننا في تركيا ندعم الإدارة الحالية في سوريا ونقف إلى جانبها في مواجهة التحديات، وقد كنا منذ البداية إلى جانب الشعب السوري، حيث استضفنا الأشقاء في بلادنا، ونعمل بالتعاون الوثيق مع نظرائنا السوريين على المضي قدماً في عملية إعادة الإعمار، وفتح آفاق جديدة في العلاقات الثنائية لتشمل مختلف المجالات من الدبلوماسية إلى الصناعة والتجارة والطاقة، ولا سيما تطوير البنية التحتية."

وأعرب وزير التجارة التركي عن ثقته بأن سوريا الجديدة، حكومة وشعباً، ستكون أقوى مما كانت عليه في السابق، وقال: "نلمس في كل زيارة نقوم بها إلى سوريا تطوراً ملحوظاً ونهضة متسارعة، وهو ما يبعث فينا مشاعر الفخر والاعتزاز."

كما عبّر بولات عن سعادته بمشاركة بلاده في معرض دمشق الدولي من خلال القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى أن المشاركة شملت مساحة تقارب 1000 متر مربع ومشاركة 500 رجل أعمال تركي، مؤكداً أن بلاده ستواصل دعم جهود الحكومة السورية في التنمية والتطوير ليكون مستقبل سوريا زاهراً ومشرقاً.

مشاركة سعودية كبيرة تحت شعار "نشبه بعضنا"

من جهته، أكد مساعد وزير الاستثمار في المملكة العربية السعودية عبد الله الدبيخي أن مشاركة المملكة في معرض دمشق الدولي تأتي في إطار شراكة صادقة تعكس عمق الروابط التاريخية بين سوريا والسعودية، مشيراً إلى أن "دمشق ليست مجرد محطة، بل بيت ثانٍ يجمعنا مع أهلنا".

وقال الدبيخي: "أود أن أنقل إليكم تحيات خادم الحرمين وسمو ولي العهد اللذين ينقلان تحيّتهما إلى هذا البلد الشقيق ويسعدني أن أكون بينكم اليوم في دمشق هذه العاصمة العريقة التي لا نشعر بها أننا ضيوف بل نشعر بأننا بين أهلنا وفي بيتنا الآخر."

كما أوضح الدبيخي أن مشاركة المملكة هذا العام جاءت تحت شعار "نشبه بعضنا"، الذي يعبر عن وحدة المشاعر والروابط الأخوية، وأضاف: "قصة سورية جزء من قصتنا، بثقافتها وشعرها وموسيقاها وتاريخها وصمودها، وعندما تتألم سوريا نشعر بألمها وعندما تنهض ننهض معها جميعاً."

الدبيخي أشار إلى أن الاستثمارات السعودية في سوريا تجاوزت 24 مليار ريال سعودي، حيث تحولت العديد من مذكرات التفاهم إلى عقود نافذة، مبيناً أن الفترة المقبلة ستشهد توقيع اتفاقيات جديدة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتبادل التجاري، بدعم مباشر من القيادة السعودية.

وكشف الدبيخي عن تأسيس فرق عمل ومكاتب داخل سوريا لتسهيل بيئة الاستثمار، بما يشمل إنشاء صناديق استثمارية مشتركة، مؤكداً أن ما تحقّق حتى الآن هو ثمرة لتوجيهات القيادة السعودية ورؤية المملكة 2030 التي تمثل نموذجاً للتعاون والتنمية.

مساعد وزير الاستثمار السعودي بيّن أن معرض دمشق الدولي يحمل دلالات كبيرة، كونه يُقام للمرة الأولى بعد التحرير، وتشارك فيه شركات سعودية في قطاعات

متعددة، مشدداً على أهمية التعاون بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة.

وأعرب الدبيخي عن أمله بأن تعود سوريا إلى مكانتها الطبيعية على خريطة الصادرات العالمية في الصناعة والزراعة والصناعات الغذائية، وختم كلامه بالقول: "سوريا لن تكتفي بأن تستقبل العالم من جديد، بل ستلهمه من جديد."

المهيدب: معرض دمشق منصة للتعاون الثقافي والاقتصادي

من جانبه، أكد رجل الأعمال السعودي عصام المهيدب، وصاحب المشاركة الأكبر في هذه الدورة من معرض دمشق الدولي، حرص مجموعة المهيدب وشركاتها التابعة على المشاركة في المعرض تعزيزاً للتعاون الاقتصادي بين السعودية وسوريا.

وأشار المهيدب، إلى أهمية معرض دمشق الدولي كمنصة ثقافية واقتصادية تسهم في فتح آفاق التعاون بين البلدين، معرباً عن توجه المجموعة للاستثمار كوسيلة لتحقيق التنمية المشتركة.

ولفت المهيدب إلى أن افتتاح معرض دمشق الدولي بدورته الـ 62 يمثل منبراً ثقافياً واقتصادياً ويعكس إرادة سوريا في الانفتاح على المستقبل، ويشكل فرصة لتعزيز تبادل الخبرات وفتح آفاق تعاون مثمر بين الجانبين، مع تأكيده على أهمية العمل المشترك لتحقيق التحول الوطني نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

عروض فنية وألعاب نارية

وتخلل الحفل عرضاً لفرقة "إنانا" للمسرح الراقص تضمن لوحات فلوكلورية فنية ورقصات شعبية تعبّر عن تراث وحضارة مختلف المحافظات السورية، إضافة إلى عروض ألعاب نارية زينت سماء المعرض.

حضر حفل الافتتاح وزراء ودبلوماسيون ورجال أعمال عرب وأجانب، وشخصيات دينية وثقافية وفنية.

مشاركة واسعة: 800 شركة من 20 دولة

ويشارك في المعرض أكثر من 800 شركة محلية وخارجية من 20 دولة عربية وأجنبية، وعلى مساحة عرض تقدر بـ 95 ألف متر مربع.

ويفتتح المعرض أبوابه أمام الزوار اعتباراً من يوم غد الخميس وحتى الخامس من أيلول المقبل، وذلك يومياً من الساعة الخامسة مساءً حتى الحادية عشرة ليلاً.

http://almustshar.sy/archives/14285

2 - أكثر من مليون وسبعمئة ألف زائر في 8 أيام... معرض دمشق الدولي يواصل تألقه بنسخته الـ62

دمشق-سانا، 4/9/2025

شهدت مدينة المعارض بريف دمشق توافد عشرات الآلاف من الزوار في اليوم التاسع على انطلاق فعاليات معرض دمشق الدولي بنسخته الثانية والستين، وسط أجواء حيوية وتنظيم متقن يعكس أهمية المعرض على المستويين المحلي والدولي، ويعزز من مكانته كحدث رئيس في المنطقة.

وأعلن مسؤول لجنة التنظيم الداخلي لمعرض دمشق الدولي صبحي الدالي في تصريح لـ سانا، أن 272.000 شخص زاروا معرض دمشق الدولي يوم أمس، ليرتفع بذلك عدد الزوار الكلي إلى 1.720.000 زائر منذ بدء المعرض، في مؤشر واضح على الإقبال الكبير والاهتمام المتزايد بالفعاليات والأنشطة التي يقدمها.

وساهمت الإجراءات التنظيمية واللوجستية الدقيقة في تسهيل دخول الزوار وانسيابية الحركة بين الأجنحة، ما أتاح تجربة مريحة وممتعة للزائرين الذين تنقلوا بين مختلف أقسام المعرض بكل سهولة.

وتنوعت وفود الزوار بين القادمين من مختلف المحافظات السورية، إلى جانب مشاركة وفود عربية ودولية جاءت للاطلاع على ما تقدمه الشركات السورية والعربية والعالمية من منتجات وخدمات، إضافة إلى عروض الجهات العامة المشاركة.

وأعرب العديد من الزوار، وخاصة الوفود العربية، عن إعجابهم الكبير بمستوى التنظيم وحجم ونوعية المشاركة، مؤكدين أن المعرض أتاح لهم فرصة فريدة للتعرف على أحدث الخدمات والمنتجات في مختلف القطاعات.

ويشارك في المعرض هذا العام أكثر من 800 شركة محلية وعربية ودولية، وتمثيل رسمي من 44 دولة، أبرزها السعودية، والأردن، وتركيا، وقطر، ومصر، والصين، وألمانيا، ما يعكس الاهتمام الواسع من مختلف الجهات الاقتصادية والتجارية بالحدث، ويعزز من فرص التعاون والاستثمار بين المشاركين والزوار.

ويستمر المعرض في استقبال زواره حتى الخامس من أيلول الجاري، بشكل يومي من الساعة الـ5 مساءً حتى الـ11 ليلاً، وخصصت اللجنة المنظمة وسائل نقل مجانية بين دمشق ومدينة المعارض ذهاباً وإياباً في نقطتين رئيستين، هما البرامكة جانب وزارة الزراعة، وساحة باب توما.

https://sana.sy/locals/2279408/

3 - في معرض دمشق الدولي.. المستثمرون يشيدون ببيئة الأعمال الجديدة في سوريا بعد التحرير

دمشق-سانا، 3/9/2025

أكد عدد من المستثمرين السوريين أهمية التسهيلات والإجراءات العملية التي تم اتخاذها بعد تحرير سوريا، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية والاستثمارية

والصناعية، ما ساهم في تقصير مدة إنشاء المشاريع الخدمية والإنتاجية، وتوريد المواد والتصنيع والإنتاج، وصولًا إلى المستهلك ومتلقّي الخدمات.

وخلال زيارة مجموعة من المستثمرين إلى معرض دمشق الدولي بدورته الـ 62، أوضح رجل الأعمال أحمد طالب في تصريح لمراسل سانا، أنه بصدد إنشاء معمل في مدينة حسياء الصناعية بمحافظة حمص بعد أن حجز المقاسم اللازمة.

وبين أنه منذ أن بدأ بإنشاء مصنعه، كانت إدارة المدينة تساعده في كل مرحلة من مراحل العمل، منوها بالتسهيلات المقدمة والإجراءات، وخاصة فيما يتعلق بتسهيل استيراد الآلات وخطوط الإنتاج، وتخفيض رسومها الجمركية، ما ساهم في تخفيض تكاليف المشروع وزيادة تنافسية منتجاته.

من جهته، نوه رجل الأعمال رائد صقر بإزالة كل التعقيدات والروتين والصعوبات التي كان يواجهها رجال الأعمال أيام النظام البائد، موضحاً أن هناك الكثير من التسهيلات التي تضمنها مرسوم الاستثمار الجديد فيما يتعلق بإنشاء وتمويل المشاريع وضمان حقوق المستثمرين.

التاجر محمد جمال الخالد لفت إلى أهمية إزالة كل القوانين المتعلقة بتداول العملات الأجنبية، ما ساهم في تمكين التجار من العمل بسهولة ويسر، واستيراد المواد الأولية والمنتجات وحتى تسعيرها.

وأشاد الخالد بوقف منصة تمويل الصادرات التي كانت تكبد التاجر والصناعي خلال أيام النظام البائد نحو 50 بالمئة من قيمة المنتجات، وبالتالي زيادة تكلفة المنتج وانعكاسها على المستهلك، مؤكداً أن كل هذه الأعباء المالية أزيلت، وانخفضت تكاليف المنتجات الوطنية والمستوردة، وأصبحت في متناول المواطنين بأسعار مقبولة.

وسجّل معرض دمشق الدولي حضوراً جماهيرياً كثيفاً خلال خمسة أيام من انطلاق الفعاليات الرسمية، حيث بلغ عدد الزوار 891,000 شخص، كما شاركت

فيه 800 شركة محلية وعربية وأجنبية، مع تمثيل رسمي من 44 دولة، ما يعكس الاهتمام المحلي والدولي الكبير بهذه التظاهرة الاقتصادية والثقافية الأبرز في سوريا.

https://sana.sy/economy/2278116/

4 - وصول أول دفعة من الآليات التشغيلية الحديثة إلى مرفأ اللاذقية

اللاذقية-سانا، 4/9/2025

في إطار الاتفاقية الموقعة بين الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية وشركة "سي إم إيه سي جي إم" الفرنسية، وصلت إلى مرفأ اللاذقية أول شحنة من الآليات التشغيلية المتطورة.

وأوضح مدير العلاقات العامة في المرفأ علي عدرة، في تصريح لمراسل سانا، أن الدفعة الأولى تضم ست حاويات مسطحة تحتوي على ثلاثة مكونات رئيسية لرافعات من نوع "ريتش ستاكر" عالية التقنية، من إنتاج شركة "كونكرينز" الفنلندية المتخصصة في معدات الموانئ، إضافة إلى ثلاث حاويات أخرى تضم قطع الغيار والتجهيزات اللازمة لتشغيل هذه الرافعات وصيانتها.

وبيّن عدرة أن وصول هذه المعدات يمثل المرحلة العملية الأولى من خطة تطوير الميناء وتزويده بأحدث الوسائل التقنية، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية، ورفع القدرة التنافسية للمرفأ، ووضعه على خريطة الموانئ الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط.

https://sana.sy/economy/2279240/

5 - حاكم مصرف سورية المركزي لـ"الشرق": موعد طرح الليرة الجديدة لم يحدد بعد

عبد القادر الحصرية: سنعمل على تعويم سعر صرف الليرة.. ولن نسمح بالتلاعب

نُشر 29:أغسطس 2025 21:01، آخر تحديث 30:أغسطس 2025 11:40

المصدر: الشرق

قال حاكم مصرف سورية المركزي، عبد القادر الحصرية، إنه ليس هناك موعد محدد حتى الآن لطرح "الليرة الجديدة"، إذ إن العملة الموجودة حالياً تحتاج لتبديل. وأضاف أن الأمر "سيستغرق عدة شهور."

أطلقت سوريا اسم "الليرة الجديدة" على عملتها المرتقب إصدارها، في خطوة تأمل السلطات أن تعيد شيئاً من الثقة المفقودة في عملتها الوطنية.

وأكد حاكم مصرف سورية المركزي، في مقابلة مع "الشرق"، أن تبديل العملة في سوريا هي "عملية اقتصادية ضرورية"، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن هذا الإجراء "ليس بسيطاً، ويحتاج لتحضير."

تستعد سوريا لإصدار أوراق نقدية معدلة جديدة تحذف منها صفرين، في مسعى لاحتواء التدهور الحاد في قيمة الليرة السورية، بعد أن فقدت أكثر من 99% من قيمتها منذ عام 2011. وبات سعر الصرف يدور حالياً حول 10 آلاف ليرة مقابل الدولار، مقارنة بـ50 ليرة قبل الحرب.

مصرف سورية المركزي أعلن أن العملتين –القديمة والجديدة– ستتعايشان جنباً إلى جنب لمدة عام كامل، قبل أن تُسحب الفئات القديمة تدريجياً من التداول. هذا التوازي في التداول يتيح للمؤسسات والشركات تحديث أنظمتها المحاسبية والمالية، كما يمنح المواطنين فترة للتأقلم مع الفئات الجديدة.

عملية طرح العملة الجديدة ستمر بثلاث مراحل: الأولى سيتم فيها تداول العملة الجديدة بشكل تدريجي إلى جانب الفئات الحالية، دون أن يؤدي ذلك إلى سحب أو إلغاء أي فئات متداولة حالياً، والثانية سيتم البدء بالتبديل، وفي المرحلة الثالثة يصبح التبديل حصراً عن طريق المصرف المركزي.

ويرى مصرف سورية المركزي أن هذه الخطوة تمثل بداية إصلاح نقدي أوسع يشمل تحديث أنظمة المدفوعات وإعادة الارتباط تدريجياً بالنظام المالي العالمي، بما في ذلك محاولة استعادة الوصول إلى نظام "سويفت" للتحويلات المالية العالمية عبر بعض البنوك الخاصة، وهو الأمر الذي وصفه الحصرية بـ"الحاسم.. خاصة للاستثمار."

تعويم سعر صرف الليرة

وفي سياق متصل، كشف عبد القادر الحصرية عن أن مصرف سورية المركزي سيعمل على تعويم سعر صرف الليرة، بحيث تعتمد قيمتها على حجم العرض والطلب، مشدداً على أن البنك المركزي "لن يسمح بالتلاعب." وأكد الحصرية أن مصرف سورية المركزي ملتزم مع وزارة المالية بـ"الانضباط المالي" ومكافحة التضخم. مضيفاً أن مكافحة غسل الأموال "تشكل أولوية بالنسبة لنا."

شهد عهد بشار الأسد حظراً على استخدام العملات الأجنبية، لكن القيادة الجديدة تبنّت نهجاً اقتصادياً أكثر انفتاحاً، معلنة التوجه نحو اقتصاد السوق ورفع القيود المفروضة على حركة الأموال، في ظل تفشٍّ واسع لاستخدام الدولار داخل الأسواق السورية، من واجهات المحال التجارية إلى محطات الوقود.

حاكم مصرف سورية المركزي أكد سابقاً في تصريحات تلفزيونية أن إصدار العملة الجديدة هو إجراء فني وتنظيمي ضمن إطار السياسة النقدية للمصرف ولا يرتبط بزيادة الكتلة النقدية في السوق، وإنما يهدف إلى تحسين إدارة التداول النقدي وتسهيل عمليات الدفع والشراء.

ويُنتظر في الفترة المقبلة أن تتضح الرؤى حول عدد من الإجراءات اللازمة لعملية استبدال العملة السورية، منها المرسوم النهائي واللائحة التنفيذية التي ستحدد قواعد التقريب السعري، وآلية تسعير الخدمات مثل الكهرباء والاتصالات، إضافة إلى مصير كسور الليرة التي تتألف تقليدياً من 100 قرش. كما يُنتظر أن تُكشف هوية دار الطباعة، وتفاصيل خاصة بعلامات الأمان، بما يضمن الثقة بالعملة الجديدة.

https://asharqbusiness.com/banks/96355/%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%AF-%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AF/

6 - بقيمة 36 مليون دولار.. تصدير 600 ألف برميل نفط خام من مصب طرطوس

أيلول 2, 2025

أعلنت وزارة الطاقة، الإثنين 1 أيلول، تصدير 600 ألف برميل من النفط الخام الثقيل من مصب طرطوس عبر الناقلة Nissos Christian لصالح شركة "بي سيرف إنرجي" العالمية.

وذكرت الوزارة عبر معرفاتها الرسمية أن هذه الشحنة تأتي في إطار التوجهات الحكومية وخطط الإدارة العامة للنفط لتعزيز حضور سوريا في الأسواق النفطية الخارجية.

ويعد هذا الإنجاز خطوة مهمة في إعادة تنشيط قطاع النفط وتوسيع آفاق التعاون مع الشركات العالمية، على أن تتبعها عمليات تصدير لاحقة خلال الفترة القادمة، وفق ما ذكرته الوزارة.

وقال وزير الطاقة محمد البشير في منشور عبر منصة "X: لأول مرة منذ سنوات، تم تصدير 600 ألف برميل من النفط الخام الثقيل من مصب طرطوس عبر الناقلة Nissos Christiana."

وأضاف البشير: "هذه الخطوة التاريخية تعيد سوريا إلى خارطة الطاقة العالمية، وتؤكد التزامنا بإعادة بناء قطاع النفط وتعزيز حضورنا في الأسواق الدولية".

من جانبه، قال معاون مدير الإدارة العامة للنفط والغاز رياض الجوباسي في تصريح للإخبارية، إن شركة "بي سيرف إنرجي" العالمية اشترت شحنة النفط هذه بقيمة 36 مليون دولار، ومن المرجح أن تكون وجهتها اليونان.

وذكر الجوباسي أن النفط الثقيل الذي تم تصديره هو نفط فائض عن استيعاب مصفاة حمص، مشيراً إلى أن "وضع احتياطي المشتقات النفطية مستقراً جداً، وبدأنا

بتصدير النفط الخام بعد أن كان هناك نقص بعد التحرير ما اضطرنا لاستيراده لمدة 4 أشهر".

وأوضح المدير العام للشركة السورية للنفط معن علي باشا، في تصريح للإخبارية، أن هذه أول ناقلة نفط خام يتم تصديرها بعد التحرير، مشيراً إلى أنه تم تصدير ناقلة نفط غير خام في وقت سابق من مصب بانياس.

وعبّر باشا عن أمله في أن تستمر عملية التصدير لما في ذلك من مصلحة وطنية من خلال تأمين القطع الأجنبي ودعم الاقتصاد الوطني.

وكان وزير الطاقة محمد البشير قد أجرى في 27 آب الفائت محادثات مع مدير شركة "غولف ساند جون بل" البريطانية بشأن التعاون في قطاع النفط وإمكانية عودة عمل الشركة لإعادة تأهيل حقول النفط في سوريا.

وأكّد الوزير حينها على أهمية تعزيز الشراكات مع الشركات النفطية، بما يسهم في دعم قطاع الطاقة وتلبية الاحتياجات الوطنية.

https://alikhbariah.com/%d8%a8%d9%82%d9%8a%d9%85%d8%a9-36-%d9%85%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a7%d8%b1-%d8%aa%d8%b5%d8%af%d9%8a%d8%b1-600-%d8%a3%d9%84%d9%81-%d8%a8%d8%b1%d9%85%d9%8a%d9%84-%d9%86%d9%81/

7 - بحضور الرئيس أحمد الشرع... بدء فعاليات إطلاق صندوق التنمية السوري في قلعة دمشق

دمشق-سانا، 4/9/2025

بحضور الرئيس أحمد الشرع انطلقت مساء اليوم فعاليات صندوق التنمية السوري وذلك في قلعة دمشق.

وقال مدير عام صندوق التنمية السوري محمد صفوت عبد الحميد رسلان في كلمة له خلال حفل الإطلاق: "نلتقي لنشهد انطلاقةً وطنيةً غير مسبوقة، في لحظة تمتزج فيها الإرادة الوطنية مع الطموح، ويجتمع فيها الأمل مع الإصرار، لنعلن إطلاق صندوق التنمية السوري المؤسسة الوطنية التي ستصبح بوصلة لإعادة الإعمار في وطننا الجريح وفاءً لتضحيات شهدائنا."

وأضاف رسلان: هذا الصندوق رؤية شاملة تسعى إلى توحيد جهود الدولة والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأبناء سوريا في الداخل والخارج، وضمان الشفافية في إدارة الموارد وخلق فرص عمل ملموسة، ومشاريع خدمية واقتصادية تحسّن حياة أهلنا في كل محافظة ومدينة وقرية.

وقال رسلان: نحن اليوم أمام انطلاق مرحلة جديدة مرحلة البناء بعد الدمار والثقة بعد الانكسار والأمل بعد الألم، ومع دعمكم ومتابعتكم، سيصبح هذا الصندوق رمزاً للشفافية، وعنواناً للاستقرار، ومحركاً للنمو.

وأضاف رسلان: دعونا جميعاً نمد أيدينا إلى بعضنا البعض، ونجعل من هذا الصندوق قوة وطنية جامعة. صندوق التنمية أحدث بموجب المرسوم رقم "112" لعام 2025 وهو مؤسسة ذات طابع اقتصادي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري مقره دمشق ويرتبط برئاسة الجمهورية.

ويهدف إحداث الصندوق إلى المساهمة في إعادة الإعمار وترميم وتطوير البنية التحتية التي تشمل كل ما يدعم الحياة اليومية للمواطنين من خدمات ومرافق كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات وغيرها، وتمويل المشاريع المتعددة من خلال القرض الحسن.

وتشمل المصادر المالية للصندوق التبرعات الفردية من داخل سوريا وخارجها والتبرعات الدورية عبر برنامج المتبرع الدائم الذي يتيح اشتراكات شهرية ثابتة إضافة إلى الإعانات والهبات والتبرعات التي يقبلها وفق القوانين والأنظمة النافذة.

https://sana.sy/locals/2279528/

8 - المالية: ربط شبكي مع المصارف الخاصة وشركات الحوالات وشام كاش

دمشق-سانا، 3/9/2025

أعلنت وزارة المالية اليوم عن حزمة إجراءات لتسهيل صرف رواتب المتقاعدين، وضمان حصولهم على مستحقاتهم في وقتها من دون تأخير.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد اليوم برئاسة وزير المالية محمد يسر برنية، وحضور معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والمديرين العامين للمصارف العامة، ومدير عام التأمينات الاجتماعية، ومدير عام التأمين والمعاشات، ومدير عام المؤسسة السورية للبريد، ومدير الخزينة لدى مصرف سوريا المركزي، ومدير الخزينة في وزارة المالية، وممثلي شركات الصرافة والدفع الإلكتروني.

جدولة تحويل الرواتب: واتفق المشاركون في الاجتماع على اتخاذ جملة إجراءات تنظيمية وخدمية، مثل جدولة تحويل الرواتب، وتحويل رواتب المتقاعدين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية بدءاً من اليوم الأول حتى الخامس من كل شهر، وتحويل رواتب المتقاعدين الخاضعين لنظام التأمين والمعاشات، بدءاً من اليوم السادس حتى العاشر من كل شهر، والاستمرار بإمكانية سحب أرصدة المتقاعدين طيلة أيام الشهر بعد تنفيذ التحويل لحساباتهم.

وشملت الإجراءات أيضاً تسهيلات مصرفية، تمثلت برفع سقف السحوبات اليومية من الصرافات الآلية إلى 600 ألف ليرة سورية، وتسريع عمليات الربط الشبكي بين المصارف العامة والخاصة، وشركات الحوالات وشركة شام كاش للاستفادة من الخدمات الصرفية المتكاملة.

توسيع نقاط الصرف: كما تضمنت الإجراءات توسيع نقاط الصرف عبر أجهزة POSفي جميع المصارف والفروع، ورفع السقف ليكون مليون ليرة سورية، ومنح الأولوية في تقديم الخدمات المصرفية لبطاقات توطين الرواتب الخاصة بالمتقاعدين، وتسريع دراسة تقديم خدمات جديدة للمتقاعدين من خلال إمكانية تحويل الرواتب إلى شركات الحوالات المعتمدة من مصرف سوريا المركزي، وإمكانية تحويل الرواتب عبر خدمة شام كاش.

وتضمنت أيضا التنسيق مع مصرف سوريا المركزي، والمؤسسة العامة للبريد، وشركات الحوالات لتوسيع منافذ الخدمة من خلال فتح مكاتب جديدة للمؤسسة السورية للبريد، لتغطية أوسع على مستوى المحافظات، وفتح مكاتب جديدة لشركات الحوالات في عدة مناطق لضمان وصول الرواتب إلى المتقاعدين في أماكن إقامتهم، وزيادة ساعات الدوام الرسمي.

زيادة ساعات العمل

وتم توجيه المصارف العامة والمؤسسة السورية للبريد إلى زيادة ساعات العمل والالتزام بجداول المناوبات، بما في ذلك العمل لساعات إضافية وأيام السبت خلال فترة صرف الرواتب، مع إمكانية الدوام يوم الجمعة للعاملين في البريد لضمان استمرار تقديم الخدمة دون انقطاع.

وكان المصرف التجاري السوري أعلن في وقت سابق اليوم، عن إتاحة خدمة جديدة تُمكّن المتقاعدين من سحب مستحقاتهم المالية باستخدام بطاقات الصراف الآلي الصادرة عن المصرف، وذلك عبر منافذ شركة الهرم بيراميد للحوالات.

Syrian Arab Republic
Ministry of Finance

الجمهورية العربية السورية
وزارة الماليـــــــة

اجراءات لتسهيل صرف رواتب المتقاعدين

حرصاً على تسهيل صرف رواتب السادة المتقاعدين وضمان حصولهم على مستحقاتهم في وقتها دون تأخير تم عقد اجتماع برئاسة السيد وزير المالية وحضور كل من: معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والمدراء العامين للمصارف العامة، ومدير عام التأمينات الاجتماعية، ومدير عام التأمين والعاشات، ومدير عام المؤسسة العامة للبريد، ومدير الخزينة لدى مصرف سورية المركزي، ومدير الخزينة في وزارة المالية، وممثلي شركات الصرافة والدفع. تم التفاهم على اتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية والخدمية في هذا الشأن وفق ما يلي:

أ- **جدولة تحويل الرواتب**
- تحويل رواتب المتقاعدين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية اعتباراً من **اليوم الأول حتى الخامس من كل شهر**.
- تحويل رواتب المتقاعدين الخاضعين لنظام التأمين والعاشات اعتباراً من **اليوم السادس حتى العاشر من كل شهر**.
- الاستمرار بإمكانية سحب أرصدة المتقاعدين طيلة أيام الشهر بعد تنفيذ التحويل لحساباتهم.

ب- **تسهيلات مصرفية**
- رفع سقف السحوبات اليومية من الصرافات الآلية إلى **600 ألف ليرة سورية**.
- تسريع عمليات الربط الشبكي بين المصارف العامة والخاصة، إضافة إلى شركات الحوالات وشركة **شام كاش** للاستفادة من الخدمات المصرفية المتكاملة.
- توسيع نقاط الصرف عبر أجهزة POS في كافة المصارف والفروع، ورفع السقف **ليكون واحد مليون ليرة سورية**.
- منح الأولوية في تقديم الخدمات المصرفية لبطاقات توطين الرواتب الخاصة بالمتقاعدين.

ت- **تسريع دراسة تقديم خدمات جديدة للمتقاعدين من خلال:**
- إمكانية تحويل الرواتب إلى شركات الحوالات المعتمدة من **مصرف سورية المركزي**.
- إمكانية تحويل الرواتب عبر خدمة **شام كاش**.

ث- **التنسيق مع مصرف سورية المركزي والمؤسسة العامة للبريد وشركات الحوالات لتوسيع منافذ الخدمة من خلال:**
- فتح مكاتب جديدة لـ **المؤسسة السورية للبريد** لتغطية أوسع على مستوى المحافظات.
- فتح مكاتب جديدة لشركات الحوالات في عدة مناطق لضمان وصول الرواتب إلى المتقاعدين في أماكن إقامتهم.

ج- **زيادة ساعات الدوام الرسمي**
- توجيه المصارف العامة والمؤسسة السورية للبريد بتمديد ساعات العمل والالتزام بجداول المناوبات، بما في ذلك العمل لساعات إضافية وأيام السبت خلال فترة صرف الرواتب.
- إمكانية الدوام يوم الجمعة للعاملين في المؤسسة العامة للبريد لضمان استمرار تقديم الخدمة دون انقطاع.

https://sana.sy/economy/2278618/

9 - تحوّل جذري في سياسة أوروبا تجاه سوريا

فضل عبد الغني، مؤسس ومدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان

|5/7/2025آخر تحديث) 21:27 :توقيت مكة(

أدى الانهيار المفاجئ لنظام الأسد في ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى فتح نافذة لإعادة تقييم شاملة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا (وكالات)

يمثّل نظام العقوبات الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على سوريا أحد أكثر أنظمة العقوبات متعددة الأطراف شمولًا واستدامة في القرن الواحد والعشرين، حيث امتد لأربعة عشر عامًا من القيود المتصاعدة.

وفي أعقاب السقوط المفاجئ لنظام الأسد في ديسمبر/ كانون الأول 2024، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة تاريخية بالتحول عن سياسة العقوبات؛ فرفع معظم القيود الاقتصادية، مع الإبقاء على إجراءات محددة تستهدف الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السابق.

يشكل هذا التحول محطة مهمة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ويوفر رؤى إستراتيجية حول فاعلية استخدام العقوبات الاقتصادية كأدوات في الدبلوماسية الدولية وحماية حقوق الإنسان.

التطور التاريخي للعقوبات الأوروبية على سوريا(2011–2024)

جاءت العقوبات الأوروبية على سوريا ردًا على القمع الوحشي الذي انتهجه نظام الأسد ضد المتظاهرين السلميين الذين خرجوا إلى الشوارع في مارس/ آذار 2011.

وفرضت أولى العقوبات الرسمية بموجب قرار المجلس الأوروبي رقم CFSP 273/2011/بتاريخ 9 مايو/ أيار 2011، والذي مثّل أول إدانة أوروبية رسمية لـ"القمع العنيف واستخدام الذخيرة الحية ضد الاحتجاجات السلمية في مناطق متفرقة

من سوريا، ما أسفر عن مقتل وجرح واعتقال عدد كبير من المتظاهرين". وقد شكّل هذا القرار الأساس القانوني لنظام عقوبات شامل يستهدف الأفراد والقطاعات الاقتصادية الحيوية على حدٍ سواء.

تركّزت الحزمة الأولية من العقوبات على تجميد الأصول وحظر السفر بحق الأفراد المسؤولين مباشرةً عن انتهاكات حقوق الإنسان. غير أن الاتحاد الأوروبي سرعان ما أدرك أن هذه الإجراءات وحدها لا تكفي لمواجهة تصاعد الأزمة. لذا، وسّع نطاق القيود بشكل ملحوظ في ديسمبر/ كانون الأول 2011 من خلال القرار CFSP782/2011/، والذي استند إلى بيان المجلس الأوروبي الصادر في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، والذي أعلن فيه أن الاتحاد الأوروبي "سيواصل فرض مزيد من الإجراءات على النظام السوري ما دام أنه استمر في قمع المدنيين."

التوسع في العقوبات القطاعية

شهدت العقوبات الأوروبية على سوريا تصعيدًا تدريجيًا تماشى مع تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد حدة النزاع. وفي عام 2013، تم توحيد الإطار العام للعقوبات بموجب قرار المجلس الأوروبي رقم CFSP255/2013/، والذي فرض قيودًا قطاعية واسعة شملت تجارة الأسلحة، والسلع ذات الاستخدام المزدوج، ومعدات القمع الداخلي، وتقنيات المراقبة.

شكّل هذا التحوّل نقلة إستراتيجية من العقوبات الفردية المحدودة إلى فرض قيود اقتصادية أوسع نطاقًا بهدف تقويض قدرات النظام على الاستمرار، مع محاولة تخفيف الأثر على المدنيين قدر الإمكان.

غطّت هذه العقوبات مجالات حيوية من الاقتصاد السوري، منها صادرات الطاقة، والخدمات المالية، وتجارة السلع الكمالية. وصُممت بشكل خاص للحد من قدرة النظام على تمويل عملياته العسكرية، واستهدفت أيضًا المصالح الاقتصادية لداعمي النظام الإقليميين والدوليين.

وتضمنت كذلك إجراءات استثنائية للإعفاءات الإنسانية، إدراكًا من الاتحاد الأوروبي للصعوبات الإنسانية التي قد تنشأ عن العقوبات الشاملة، وذلك لضمان استمرار وصول المساعدات والخدمات الأساسية للسكان.

الإطار القانوني وآلية اتخاذ القرار

استندت العقوبات الأوروبية إلى المادة 29 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تشكّل الإطار الدستوري للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وتم تنفيذ هذه العقوبات من خلال هيكل قانوني مزدوج، يتألف من قرارات المجلس المتعلقة بالسياسة الخارجية، ولوائح المجلس التي تُطبَّق مباشرةً في الأنظمة القانونية الوطنية للدول الأعضاء. وقد أتاح هذا الإطار المزدوج تحقيق الاتساق السياسي على مستوى الاتحاد الأوروبي، وضمان تنفيذٍ فعّالٍ على الصعيد المحلي.

تتطلب عملية اتخاذ القرار توافقًا بين الدول الأعضاء داخل المجلس، وهو ما يعكس الطبيعة الحكومية للسياسة الخارجية الأوروبية. وقد خضع الإطار القانوني للعقوبات لمراجعات دورية، وكان آخر تمديد قبل انهيار نظام الأسد مقررًا حتى 1 يونيو/ حزيران 2025، ما أتاح تحديث السياسات حسب المستجدات الميدانية وتقييمات الأداء.

نطاق التدابير التقييدية وأنواعها

شملت العقوبات الأوروبية على سوريا مجموعة واسعة من الإجراءات التي استهدفت مختلف عناصر الاقتصاد والبنية السياسية السورية. وتضمنت هذه العقوبات حظرًا شاملًا للأسلحة، بما في ذلك منع بيع أو توريد أو نقل المعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي قد تُستغل في القمع الداخلي.

كما فُرض تجميد موسع للأصول، استهدف 318 فردًا و58 كيانًا مرتبطين بالنظام، مع حظر سفر منعَ دخولهم إلى أراضي الاتحاد الأوروبي أو المرور عبرها.

وامتدت هذه الإجراءات إلى قطاعات اقتصادية حيوية مثل الطاقة، والنقل، والخدمات المالية، وتجارة السلع الفاخرة، وحماية التراث الثقافي السوري.

واستهدفت أيضًا تقنيات متقدمة للمراقبة واعتراض الاتصالات، منعًا لاستخدامها في انتهاكات حقوق الإنسان. ويعد هذا الإطار من أكثر أنظمة العقوبات استقلالية واتساعًا التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على دولة خارج حدوده.

آليات التنفيذ والامتثال

تطلب تنفيذ العقوبات على سوريا تنسيقًا وثيقًا بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية للدول الأعضاء. وأُنيطت بهذه السلطات مهام مراقبة الامتثال، والتحقيق في المخالفات، وفرض العقوبات على المنتهكين. وبسبب التعقيد الخاص للعقوبات القطاعية والإعفاءات الإنسانية، صدرت توجيهات وتحديثات دورية لضمان توحيد التطبيق في جميع الدول الأعضاء.

تفاوتت فاعلية آليات التنفيذ حسب نوع القيود المفروضة، ففي حين كان تطبيق عقوبات الأفراد مثل تجميد الأصول وحظر السفر أكثر وضوحًا وسهولة في التنفيذ، واجهت العقوبات القطاعية، خاصة في قطاعي الطاقة والخدمات المالية، تحديات أكبر في التطبيق.

وأشارت تقارير عديدة إلى أن المنظمات الإنسانية عانت من صعوبات متكررة في التعامل مع شروط الإعفاءات الإنسانية، ما أثّر على إيصال المساعدات بشكل فعّال في بعض الحالات.

سقوط نظام الأسد وإعادة تقييم السياسة الأوروبية تجاه سوريا

أدى الانهيار المفاجئ لنظام الأسد في ديسمبر/ كانون الأول 2024 إلى فتح نافذة لإعادة تقييم شاملة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا. وأكّدت استنتاجات المجلس الأوروبي في 19 ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه على "الفرصة التاريخية المتاحة لجميع السوريين لإعادة توحيد وبناء وطنهم"، مشددةً على أهمية إطلاق عملية سياسية شاملة تستجيب لتطلعات الشعب السوري المشروعة. وشكّل هذا التحوّل نقطة انطلاق لمراجعة عميقة لنظام العقوبات الذي استمر لما يزيد على ثلاثة عشر عامًا.

وجاء رد الفعل الأوروبي مصحوبًا بمزيج من الحذر والتفاؤل إزاء مستقبل المرحلة الانتقالية، مؤكدًا على ضرورة أن تكون العملية السياسية "سورية خالصة"، مع احترام استقلال سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها وفق القانون الدولي.

النهج التدريجي لتخفيف العقوبات

بدلًا من رفع العقوبات دفعة واحدة عقب التغيير السياسي، اختار الاتحاد الأوروبي اتباع نهج تدريجي وقابل للتراجع، يهدف إلى دعم عملية التحول في سوريا، مع الحفاظ على أدوات الضغط لضمان استمرار التقدم نحو الحوكمة الديمقراطية.

بدأ تنفيذ هذا النهج في 24 فبراير/ شباط 2025، حين قرر المجلس تعليق عدد من التدابير التقييدية نتيجة التحولات الميدانية والسياسية في سوريا، لتسهيل التواصل مع الشعب السوري والشركات العاملة في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنقل.

شمل التعليق الأولي قطاعات محددة تُعدّ حيويةً للتعافي الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحّة. تضمنت هذه الإجراءات تعليق القيود القطاعية المفروضة على الطاقة والنقل، وشطب خمس مؤسسات مصرفية من قائمة العقوبات، إلى جانب استحداث إعفاءات مصرفية إضافية لتيسير الأنشطة الإنسانية ومشروعات إعادة الإعمار، وتمديد الإعفاءات الإنسانية السابقة دون تحديد سقف زمني.

القرار السياسي برفع العقوبات الشاملة

في 20 مايو/ أيار 2025، أعلن الاتحاد الأوروبي رسميًا قراره السياسي برفع العقوبات الاقتصادية، وذلك بعد أشهر من تقييم الوضع في ظل الحكومة الانتقالية.

وجاء في بيان المجلس أن "الوقت قد حان لكي يعيد الشعب السوري توحيد صفوفه ويبني سوريا الجديدة، القائمة على أسس الشمولية والتعددية والسلام، والخالية من التدخلات الأجنبية الضارة."

مثّل هذا القرار تحولًا جوهريًا في توجه الاتحاد الأوروبي من سياسة الضغط والاحتواء إلى تقديم الدعم الفعلي لعملية التحول الديمقراطي في سوريا.

ومع ذلك، احتفظ القرار بضمانات مهمة، أبرزها استمرار فرض العقوبات على الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السابق، والإبقاء على القيود الأمنية بشأن تصدير الأسلحة والتقنيات الحساسة، إلى جانب وجود آليات لإعادة فرض العقوبات إذا تدهورت أوضاع حقوق الإنسان.

إطار العقوبات الحالي وآليات التنفيذ

تم تفعيل قرار رفع العقوبات عبر حزمة إجراءات قانونية اعتمدها المجلس الأوروبي في 28 مايو/ أيار 2025، شملت قرار المجلس 2025/1096 (CFSP) ولائحة المجلس (EU) 2025/1098، التي أدخلت تعديلات على الإطار القانوني الأساسي الساري منذ عام 2013.

وجاء اعتماد هذه التدابير نتيجة عملية سياسية متأنية داخل الاتحاد الأوروبي، مما وفر الأساس القانوني لاستئناف الشركات والمنظمات الأوروبية أنشطتها في سوريا.

تناول الإطار القانوني الجديد مختلف فئات القيود الاقتصادية المفروضة سابقًا، وتم رفعها رسميًا عن قطاعات الطاقة والنقل والخدمات المالية، بالإضافة إلى أغلب القيود التجارية الأخرى.

وفي سياق عملية رفع العقوبات، أزال الاتحاد الأوروبي أربعة وعشرين كيانًا من قوائم العقوبات، شملت مؤسسات مصرفية وشركات تعمل في قطاعات إستراتيجية مثل إنتاج وتكرير النفط، وصناعة القطن، والاتصالات، والإعلام.

وكان من أبرز هذه الكيانات مصرف سوريا المركزي، ما أتاح استئناف العلاقات المصرفية الدولية وتسهيل المعاملات الاقتصادية على نطاق واسع. وجاء اختيار هذه الكيانات بعد دراسة دقيقة لدورها في عملية التعافي الاقتصادي مقارنةً بمدى ارتباطها بالنظام السابق.

القيود المتبقية والمخاوف الأمنية

رغم الرفع الواسع للعقوبات الاقتصادية، احتفظ الاتحاد الأوروبي بمجموعة من القيود استجابةً لمخاوف أمنية ومسائل تتعلق بالمساءلة. تشمل هذه القيود استمرار حظر الأسلحة وقيود تصدير السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، إضافةً إلى قيود على تقنيات المراقبة والاعتراض وحظر تجارة التراث الثقافي السوري. تعكس هذه الإجراءات المخاوف المستمرة من إمكانية استخدام هذه الأدوات في القمع الداخلي أو تهديد الاستقرار الإقليمي.

كما أبقى الاتحاد الأوروبي العقوبات المفروضة على 318 فردًا و58 كيانًا مرتبطًا بنظام الأسد، مع تمديدها حتى 1 يونيو/ حزيران 2026. تشمل هذه العقوبات تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، تأكيدًا لالتزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق العدالة، مع الحرص على تجنّب تحميل الشعب السوري مسؤولية جماعية عن جرائم النظام السابق.

التداعيات الإستراتيجية والتوقعات المستقبلية

تقدم تجربة الاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات على سوريا دروسًا مهمة حول الفرص والتحديات المصاحبة لاستخدام أنظمة العقوبات طويلة الأمد.

وتُظهر هذه التجربة حدود وإمكانات العقوبات الاقتصادية كأداة لتعزيز التغيير السياسي وحماية حقوق الإنسان. ورغم أن العقوبات لم تُسفر وحدها عن إسقاط نظام الأسد، فإنها ساهمت في إضعافه وتقويض شرعيته دوليًا، إلى جانب إبراز التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بحقوق الإنسان ضمن سياسته الخارجية.

ويؤكد التحول من سياسة العقوبات إلى الدعم أهمية المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية السريعة. كما يبرز ذلك قدرة الاتحاد الأوروبي المؤسسية على الاستجابة الإستراتيجية في ظل التحولات المفاجئة.

وفي الوقت ذاته، تكشف النتائج الإنسانية الجانبية للعقوبات الشاملة ضرورة اتباع مقاربات أكثر دقة وتوازنًا بين الضغط على الأنظمة الاستبدادية، وضمان حماية السكان المدنيين.

الاستقرار الإقليمي والتنسيق الدولي

تمتد انعكاسات المرحلة الانتقالية في سوريا لتشمل الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتُمثل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه العقوبات عنصرًا مركزيًا ضمن جهود التنسيق الدولي الأوسع.

ويسهم التناغم بين تخفيف العقوبات الأوروبية والإجراءات المماثلة التي تتخذها الولايات المتحدة ودول أخرى في تعزيز فاعلية الاستجابة الدولية، وتقليل فرص التحايل على العقوبات أو تباين الرسائل السياسية.

ويعزز هذا التنسيق قدرة المجتمع الدولي على دعم عملية الانتقال السياسي في سوريا دون التخلي عن أهداف المساءلة وضمان احترام حقوق الإنسان.

كما يعكس تأكيد الاتحاد الأوروبي على ضرورة منع "التدخل الأجنبي الضار" مخاوفه من التأثير السلبي المحتمل لبعض القوى الإقليمية على العملية السياسية الداخلية في سوريا. ويُعد إطار العقوبات الحالي، بشقيه المرفوع والمُبقى، وسيلة لتعزيز السيادة السورية وردع محاولات تقويض المرحلة الانتقالية.

التحديات والمخاطر المرتبطة بالتنفيذ

رغم الخطوات الإيجابية لتخفيف العقوبات، تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه سوريا تحديات حقيقية في التنفيذ والمتابعة. فعملية الانتقال من نظام عقوبات شامل إلى إجراءات محددة تستلزم مراقبة دقيقة وتطبيقًا صارمًا لتجنب استغلال التسهيلات الجديدة من جانب جهات مرتبطة بالنظام السابق، أو متورطة بانتهاكات حقوق الإنسان.

كذلك، فإن التزام الاتحاد الأوروبي بجعل سياسة تخفيف العقوبات "قابلة للعكس" يوفر مرونةً إستراتيجيةً، لكنه يخلق في الوقت ذاته قدرًا من عدم اليقين لدى الشركات والمنظمات الراغبة في استئناف أنشطتها في سوريا.

ويشكل تحقيق التوازن بين دعم التعافي الاقتصادي وضمان المساءلة تحديًا سياسيًا مستمرًا، يتطلب تقييمًا دقيقًا ومتواصلًا لأدوات السياسة المعتمدة. ويبقى نجاح هذا النهج مرهونًا بمدى التزام الحكومة الانتقالية بمعايير الحوكمة الشاملة واحترام حقوق الإنسان.

خاتمة

تُجسّد سياسة العقوبات الأوروبية تجاه سوريا استجابة معقدة ومُتعددة الأبعاد لإحدى أكثر الأزمات السياسية والإنسانية إلحاحًا في القرن الحادي والعشرين.

وفي ظل سعي سوريا لاستعادة استقرارها السياسي وتحقيق تعافٍ اقتصادي حقيقي، يُبرز تحول سياسة الاتحاد الأوروبي من العقوبات إلى الدعم عمقَ تعقيدات العلاقات الدولية، والدور المستمر للدبلوماسية متعددة الأطراف في مواجهة التحديات العالمية.

ومن المرجح أن تُسهم الحالة السورية في صياغة توجهات الاتحاد الأوروبي المستقبلية بشأن العقوبات، والدعم الإنساني، والمساندة في مراحل ما بعد النزاعات، بما يعزز تطوير أدوات السياسة الخارجية الأوروبية.

الآراء الواردة في المقال لا تعكس بالضرورة الموقف التحريري لشبكة الجزيرة.

https://www.aljazeera.net/opinions/2025/7/5/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

10 - ما القطاعات المستفيدة من رفع العقوبات الأميركية على سوريا؟

ترامب وقع أمرا تنفيذيا لإنهاء العقوبات على سوريا (الفرنسية)

شام السبسي، |4/7/2025آخر تحديث) 10:00 :توقيت مكة(

دمشق –وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمرا تنفيذيا لإنهاء العقوبات على سوريا ليدخل حيز التنفيذ أول أمس الثلاثاء، حسبما أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت.

يأتي ذلك بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب نية بلاده رفع العقوبات عن سوريا خلال زيارته للسعودية في مايو/أيار الماضي.

وأفادت وزارة الخزانة الأميركية، عبر "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) "بأنها نفذت القرار الصادر عن الرئيس دونالد ترامب، والقاضي برفع العقوبات الأميركية عن سوريا، "في خطوة تهدف إلى دعم الشعب السوري وحكومته الجديدة في جهودهم لإعادة إعمار البلاد، واغتنام فرصة التحول إلى دولة مستقرة ومزدهرة تنعم بالسلام الداخلي ومع دول الجوار" وفقا لبيان الوزارة.

وألغى الأمر التنفيذي الجديد الأوامر السابقة التي فرضت عقوبات شاملة على سوريا، مع الإبقاء على آليات المحاسبة المفروضة على نظام بشار الأسد المخلوع، متمثلة بإدراج 139 فردا وكيانا من المرتبطين بـ"النظام وسلطات إيران" ضمن قوائم العقوبات، "لضمان استمرار المحاسبة عن الانتهاكات التي ارتكبها النظام السابق" وفقا لبيان وزارة الخزانة الأميركية الصادر في 30 يونيو/حزيران الماضي.

وفي السياق نفسه، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشطب 518 فردا وكيانا كانوا مشمولين ببرنامج العقوبات على سوريا، وذلك كخطوة تهدف إلى رفع القيود عن الأفراد والجهات المحورية في عملية إعادة الإعمار، وتسهيل عمل الحكومة الجديدة، وترميم النسيج الاجتماعي في البلاد.

معظم القطاعات الحيوية

يقول الخبير الاقتصادي أيمن عبد النور إن رفع العقوبات على سوريا شمل معظم القطاعات الحيوية في البلاد، متوقعا إلغاء الكونغرس قانون قيصر بشكل كامل، بعد أن أصبح في الوقت الحالي مجمّدا.

ويضيف عبد النور، في حديث للجزيرة نت، أن القرار الأخير أعاد فتح القطاعات كافة، بما فيها تلك التي كانت معطّلة منذ عام 1979، عقب تصنيف سوريا دولة راعية للإرهاب من قبل الولايات المتحدة.

إعلان

ويوضح أن التعديلات ألغت القيود المفروضة على استيراد السلع ذات الاستخدام المزدوج، وهي المواد التي يمكن أن تُستخدم في الأغراض المدنية والعسكرية، وترتبط غالبا بقطاعات الصناعة والتكنولوجيا، كما أصبحت السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والمستلزمات الطبية تُورّد من دون الحاجة إلى موافقات خاصة من وزارة الخزانة الأميركية.

ويشير الخبير عبد النور إلى أن العقوبات المفروضة على المصرف المركزي السوري والبنوك قد رُفعت، ما يتيح للحكومة السورية إجراء تحويلات مالية بالدولار، كما شمل رفع العقوبات قطاعات حيوية كقطاع الكهرباء والطاقة.

ويتوقع عبد النور أن يرتفع سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة المقبلة، في ظل السماح المتوقع باستيراد البضائع والخدمات والمعدات، إضافة إلى احتمال تدفق استثمارات أميركية، ما قد يخفف الضغط على الدولار، لكنه شدد على أن هذا الأمر يتطلب إدارة حكومية فاعلة، خاصة من وزارة الاقتصاد والصناعة، لضمان تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة على العملة المحلية.

مناخ مشجّع

ويرى الخبير أن أسواق العقارات والأسواق المالية قد تستفيد من هذه الخطوة من خلال زيادة الطلب والنشاط الاقتصادي، ما سينعكس على الأسعار تدريجيا، وإن لم يكن بشكل فوري.

ويلفت عبد النور إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد تدفقا في الاستثمارات والأموال إلى قطاعات النفط، والصناعة، والزراعة، والتمويل، والمصارف، ما قد يترك أثرا إيجابيا مباشرا على الاقتصاد السوري.

من جهته يقول الخبير الاقتصادي أدهم قضيماتي إن قرار رفع العقوبات عن سوريا من شأنه أن يخلق مناخا مشجعا للتجار والشركات، خاصة العالمية منها، لاستئناف التعامل مع سوريا والكيانات الاقتصادية المرتبطة بالحكومة السورية الجديدة.

ويضيف قضيماتي، في حديث للجزيرة نت، أن هذا الانفتاح سيساهم في إعادة ربط البنوك السورية، العامة والخاصة، بالاقتصاد العالمي، ما يمهد الطريق أمام تدفق الاستثمارات الإقليمية والدولية من دون الخشية من التعرض لعقوبات أميركية أو دولية.

ويتوقع أن تدخل شركات عالمية إلى السوق السورية، بالتزامن مع استعداد حكومات ومؤسسات دولية للتعاون مع الحكومة، خصوصا فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية وتطويرها، بما في ذلك القطاع المصرفي.

ويشير إلى أن الشركات العاملة في قطاع الطاقة، لا سيما تلك المعنية بالتنقيب عن النفط والغاز، قد تجد فرصة حقيقية للاستثمار في سوريا، في ظل الحاجة الملحة إلى تأمين المشتقات النفطية لتلبية الطلب المحلي.

تحديات

وحول التحديات التي تواجه الحكومة السورية للاستفادة من هذه الإمكانيات، يقول قضيماتي إن معظم هذه التحديات تتعلق بإعادة هيكلة الأنظمة والقوانين الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية اللازمة للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

ويضيف أن رفع العقوبات أتاح للحكومة فرصة التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالنظام المالي العالمي، من أجل تحديث القوانين وتنفيذ إصلاحات تصب في بناء اقتصاد عصري يعتمد على بنية تحتية متطورة.

ويؤكد قضيماتي أن ثمة مكاسب مباشرة للتجار السوريين، من أبرزها القدرة على تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج، مع إمكانية الحصول على شهادات دولية كانت محظورة في السابق.

ويقول إن سوريا قد تستفيد كذلك من المنح والقروض الدولية، بعد أن بدأ بعضها في التحقق فعليا، وإن لم يصل بعد إلى المستوى المنشود.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/4/us-sanctions-syria-economy

11 - وزارة الاقتصاد والصناعة توضح سبب منع استيراد السيارات المستعملة

حزيران 30, 2025

كشفت وزارة الاقتصاد والصناعة عن أسباب إصدار قرار منع استيراد السيارات المستعملة، وأوضحت أنه يعود لدخول سيارات كثيرة في الأشهر الأخيرة دون الجودة المطلوبة، والتي أصبحت عبئاً على البنية التحتية والاقتصاد.

وقال مدير الاتصال الحكومي في وزارة الاقتصاد والصناعة قاسم كامل في تصريح لوكالة "سانا"، الاثنين 30 حزيران، إن سوق شمال البلاد كان مفتوحاً أمام استيراد السيارات خلال الفترة التي أعقبت تحرير سوريا، ما أدى إلى دخول كميات كبيرة من السيارات عبر تلك المناطق.

ولفت كامل إلى أن المستوردين استفادوا من عدم وجود قيود جمركية معقدة، مثل التي كانت مفروضة بمناطق النظام البائد، والتي اتسمت بضرائب ورسوم مرتفعة أثقلت كاهل المواطنين.

وأشار إلى أن الطلب كان مرتفعاً من المواطنين لاستبدال سياراتهم القديمة، التي يعود معظمها إلى ما قبل عام 2000، لذلك أُتخذ قرار بتنظيم الاستيراد على مستوى الجغرافيا السورية كافة.

وبين مدير الاتصال الحكومي بالوزارة، أن عمر السيارات المسموح باستيرادها حُدد بسنتين فقط عدا سنة الصنع، لتقليل الهدر وكلف الصيانة، مع مراعاة وضع لسيارات التي تم شراؤها قبل صدور القرار، وكانت قيد الشحن بشرط تثبيتها لدى هيئة المنافذ البرية والبحرية.

ويسمح القرار باستيراد رؤوس القاطرات والشاحنات وآليات الأشغال العامة والجرارات الزراعية بعمر يصل إلى 10 سنوات، لجهة طبيعة هذه الآليات الإنتاجية وكفاءتها التشغيلية الطويلة، فضلاً عن ارتفاع كلفة الآليات الجديدة.

ويهدف هذا الاستثناء إلى دعم القطاعات الزراعية والخدمية والنقل، مع تخفيف الضغط على فاتورة الاستيراد والقطع الأجنبي.

ورأى كامل أن هذا القرار يسهم في ضبط فاتورة الاستيراد والحفاظ على احتياطي القطع الأجنبي، إذ إن العدد الحالي من السيارات المستوردة، أو المتوقع دخوله يعد كافياً بالقياس مع البنية التحتية وعدد السكان.

وأصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة قراراً أمس، يقضي بوقف استيراد السيارات المستعملة اعتباراً من تاريخ صدور القرار.

واستثنى القرار الرؤوس القاطرة والشاحنات وآليات الأشغال العامة والجرارات الزراعية، التي لا تتجاوز سنة صنعها عشر سنوات عدا سنة الصنع، وحافلات نقل الركاب التي يبلغ عدد مقاعدها 32 مقعداً فما فوق، والتي لا تتجاوز سنة صنعها أربع سنوات عدا سنة الصنع.

ويستثنى من قرار المنع أيضاً، المستوردون الذين اشتروا السيارات قبل صدور القرار على أن يثبتوا أرقام "الشاسيه"، لدى الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، حتى 6 تموز القادم ضمناً، في موقعها الكائن في كفرسوسة بدمشق.

وسمح القرار باستيراد السيارات الجديدة وغير المستعملة، على ألا تزيد سنة الصنع على سنتين، عدا سنة الصنع.

https://alikhbariah.com/%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%86%d8%a7%d8%b9%d8%a9-%d8%aa%d9%88%d8%b6%d8%ad-%d8%b3%d8%a8%d8%a8-%d9%85%d9%86%d8%b9/

12 - "لن نترك أي مصرف".. حصرية يبشر بعودة قريبة للعلاقات السورية مع المصارف الأجنبية

ربى خدام الجامعRuba Khadam Al Jamee | ، 2025.06.26دمشق

حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية

The National-ترجمة: ربى خدام الجامع

إظهار الملخص

من المتوقع للمصارف السورية التي عانت من عزلة ونبذ خلال سنين طويلة بعيداً عن النظام المالي العالمي، أن تستأنف علاقاتها مع المصارف الأجنبية في غضون أسابيع، وذلك بحسب ما أعلنه حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، ما يمثل تطوراً مهماً في مخطط البلد لاستعادة مكانته في الاقتصاد العالمي.

يعلق حصرية على ذلك بقوله: "لن نترك أحداً، أي أن المصارف المحلية عموماً سيصبح لديها بنوك مراسلة في غضون أسابيع".

تشتمل العمليات المصرفية بالمراسلة على مصرف محلي وآخر أجنبي يلعب دور وسيط بالنسبة للحوالات الخارجية، وتلك خطوة مهمة بالنسبة لعملية إجراء الحوالات من سوريا وإليها، بعد أن توقفت كلياً تقريباً خلال الحرب السورية التي امتدت 14 سنة، ولم تجر خلال تلك الفترة سوى بعض عمليات التحويل المحدودة التي خضعت لقوانين وقيود صارمة.

ذكر المصرفيون السوريون بأن نقاشات مع نظرائهم الأجانب تجري على قدم وساق نحو الوجهة الصحيحة، وقد وافق بعضهم على استئناف العلاقات.

هذا ويسعى حصرية للتقرب من كبرى المصارف الأميركية حتى تقيم علاقات مع شركاء محليين وتفتتح مكاتب لها في سوريا، وذلك بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب القاضي برفع العقوبات الشاملة عن الاقتصاد السوري في أيار الماضي.

ففي إشارة للولايات المتحدة يقول حصرية: "يستحيل تجاوز اقتصاد يشكل 26.1% تقريباً من إجمالي الناتج العالمي".

منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد، عملت سوريا على إعادة الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، مع إذكاء جذوة علاقاتها مع القوى الغربية من جديد.

ففي أيار الفائت، التقى الرئيس أحمد الشرع، بالرئيس الأميركي ترامب في الرياض، فأثنى عليه الأخير ووصفه بأنه: "شاب جذاب وصلب يتمتع بماض صلب".

وخلال الأسبوع الماضي، عقد حصرية اجتماعاً افتراضياً مع مصارف محلية وأميركية، إلى جانب مسؤولين أميركيين كان بينهم المبعوث الأميركي إلى سوريا، توماس باراك، وذلك في محاولة منه لتسريع عودة سوريا إلى النظام المالي العالمي، ولهذا يقول: "لقد كنا واضحين عندما أعربنا عن هدفنا المتمثل بإقامة علاقات شاملة مع القطاع المالي الأميركي.. وقد جرى اللقاء على خير ما يرام.. فكان ذلك أول تعامل من نوعه بعد أكثر من 50 سنة من المقاطعة الفعلية".

عملية متواصلة لا حدث وحيد

جرى تشديد العقوبات المفروضة على الاقتصاد السوري، والتي شملت قيوداً استهدفت المصرف المركزي، بعد عام 2011، جراء القمع العنيف الذي مارسه الأسد بحق المظاهرات السلمية. وقد أسهم ذلك بخلق أزمة اقتصادية حادة جعلت واحداً من بين كل تسعة سوريين يعيش تحت خط الفقر.

لذا فإن العودة لربط سوريا بالنظام المالي العالمي يعتبر خطوة مهمة بالنسبة لها وذلك حتى تستقطب مليارات الدولارات من أجل تمويل عملية إعادة الإعمار، وهذا التمويل لابد أن يتدفق على البلد بعد الحرب المدمرة التي عاشتها.

رحب خبراء ومسؤولون برفع معظم العقوبات التي أضعفت سوريا، لكنهم حذروا في الوقت نفسه من أن عملية التعافي الاقتصادي الكاملة ماتزال بعيدة عن التحقق.

أكد مراقبون بأن تلك الخطوة لا تعني عودة العلاقات المقطوعة منذ أمد بعيد مع المصارف الأجنبية بشكل تلقائي، وأعربوا عن قلقهم بالنسبة للالتزام بالقوانين والقواعد المرعية لمكافحة عمليات غسل الأموال بعد سنوات من العزلة.

غير أن حصرية أعلن بأن القطاع المالي السوري ملتزم بالمعايير الدولية ومتمسك بها إلى أقصى الحدود، وقال: "قدمت المصارف السورية شرحاً حول مدى التقدم الذي حققته والممارسات الحالية المتبعة فيها وذلك بالنسبة للالتزام بمكافحة غسل الأموال

ومناهضة تمويل الإرهاب"، وأضاف: "إن المصرف المركزي ملتزم تمام الالتزام بتحديث نظمه ومراعاة المعايير الدولية ضمن رؤيتنا الأوسع للاندماج من جديد".

وذكر حصرية بأن العودة لدمج سوريا ضمن الاقتصاد العالمي يعتبر "ممارسة" أكثر من كونه حدثاً يتم لمرة واحدة، وقال: "إن أول حجر أساس يتمثل برفع العقوبات، ثم إقامة علاقات مع مصارف مراسلة وترخيص مؤسسات مالية جديدة، وهذا ليس حدثاً يتم مرة واحدة فحسب، بل إنه عملية وممارسة متواصلة ومقسمة لمراحل وأطوار تهدف إلى عودة سوريا للمشاركة في النظام المالي العالمي بشكل كامل".

يذكر أن حصرية رسم خارطة الطريق التي يعتمدها اليوم والتي يركز من خلالها على الاستقرار النقد والمال، واستقطاب الإيداعات الأجنبية، وإقامة مصرف مركزي مستقل، وتطوير المؤسسات المالية المحلية بصورة عملية.

وذكر حصرية بأن حالة البلبلة التي تسود المنطقة وعدم وضوح مستقبلها غيرت نظرة البلد بالنسبة للإصلاحات، وأضاف: "في الوقت الذي يمكن للاستراتيجيات أن تتكيف مع الوقائع الجيوسياسية وتطوراتها، لن يطرأ أي تغيير على رؤيتنا وأهدافنا".

https://www.syria.tv/%D9%84%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9

13 - بناء على تجارب دولية.. هل يمكن لسوريا أن تتبنى نموذجا ماليا ناجحا؟

برلين. مختار الإبراهيم، 2025.04.25دمشق

مصرف سوريا المركزي عقب سقوط النظام في 29 من كانون الأول 2024 .AFP

إظهار الملخص

في ظل تعقيدات المشهد الاقتصادي السوري وتحديات ما بعد الحرب، يبرز إصلاح القطاع المصرفي كواحد من المفاتيح الأساسية لإعادة بناء الثقة والاستقرار المالي. ويشدد

خبراء على أن هذا الإصلاح لا يمكن عزله عن السياق السياسي والأمني الراهن، مؤكدين أن التسرع في منح الاستقلالية للبنك المركزي قد يكون سابقاً لأوانه.

ومن خلال قراءة مقارنة مع تجارب دولية ناجحة ككوريا الجنوبية وماليزيا وألمانيا، تتضح أهمية بناء نظام مالي متوازن يجمع بين الرقابة الفعالة، وتنوع الأدوات المصرفية، والانفتاح المدروس على النماذج العالمية. وبينما تظل التحديات كبيرة، فإن الاستفادة من تجارب الآخرين وتكييفها مع خصوصية الواقع السوري قد يشكلان خطوة حاسمة نحو نهوض اقتصادي مستدام.

وفي قراءة استشرافية للواقع الاقتصادي السوري، اعتبر المستشار الاقتصادي أسامة قاضي أن إصلاح القطاع المصرفي في سوريا لا يمكن فصله عن الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، مشدداً على أهمية بناء نظام مالي متوازن يستفيد من التجارب العالمية الناجحة، مع التريث في منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي في المرحلة الحالية.

وقال قاضي لموقع تلفزيون سوريا: "إن المهمة الأساسية في أي نظام مصرفي هي تحقيق التوازن بين ربحية المصارف وتقديم الخدمة العامة للمواطنين، وهو توازن دقيق يحتاج إلى رقابة فعّالة من البنك المركزي، خاصة لضمان مستويات السيولة المناسبة وتقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات السوق".

ومن موقعه كمستشار اقتصادي وإداري ومالي دولي درّس الاقتصاد والإدارة في جامعات دولية وعربية أكد قاضي أن "قوننة عمل المصارف ومتابعتها من قبل البنك المركزي يُعدان شرطان ضروريان لحماية الاقتصاد من الانهيار، إلى جانب ضرورة اعتماد أدوات رقمية حديثة في تقديم الخدمات، وتحقيق هوامش ربح مقبولة دون الإضرار بالمستهلك أو دفع الاقتصاد نحو التضخم".

استفادة سوريا من التجارب الدولية

وفي مقارنة للوضع الاقتصادي السوري مع تجارب دولية ناجحة، أشار قاضي إلى أهمية الاستفادة من نموذج كوريا الجنوبية، الذي يُعد مثالاً على اقتصاد مرن نجح في بناء قطاع مصرفي يجمع بين الفعالية والشفافية والمنافسة.

وتصنّف كوريا الجنوبية كواحدة من أكبر 15 اقتصادا في العالم، وقد تحوّلت خلال العقود الأخيرة من دولة نامية إلى قوة صناعية وتقنية متقدمة، نظامها المصرفي حديث وذو قدرة تنافسية عالية، ويُشرف عليه بنك مركزي مستقل نسبياً لكنه يعمل بتنسيق وثيق مع الحكومة، مما ساعد في تجاوز أزمات مالية عالمية عديدة بنجاح.

كما نوه قاضي بتجربة ماليزيا، التي تمكّنت من دمج النظام المالي الإسلامي مع النظام التقليدي تحت إشراف البنك المركزي، مما أسهم في تسهيل دخول المصارف الإسلامية إلى السوق، حيث تعدّ ماليزيا من الدول الرائدة في التمويل الإسلامي، وقد أسست بيئة قانونية ومصرفية تسمح بتعايش النظامين – الإسلامي والتقليدي – ضمن إطار تنظيمي موحد. البنك المركزي الماليزي يلعب دوراً محورياً في ضمان توازن المصالح، ويمثل تجربة ناجحة لدمج الهوية الدينية في الاقتصاد من دون الإخلال بمتطلبات السوق العالمية.

ويضيف أن "النموذج الماليزي يمكن أن يكون مُلهماً لسوريا"، ويوضح قاضي، أنه "خاصة في ظل وجود شرائح واسعة من المواطنين قد تجد في المصارف الإسلامية خيارا مريحا وآمنا، الأمر الذي قد يدفعها لإخراج مدخراتها من خارج الدورة الاقتصادية إلى داخلها".

استقلالية البنك المركزي السوري سابق لأوانه

وعن استقلالية البنك المركزي السوري، يرى المستشار الاقتصادي "أن هذا النقاش يجب أن يكون مؤجلاً في الوقت الراهن، لأن سوريا لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار السياسي والمؤسساتي التي تسمح بمنح البنك المركزي استقلالية تامة عن السلطة التنفيذية". ويضيف "حتى على مستوى العالم، لا تمنح كل الدول بنوكها المركزية استقلالاً كاملاً. فهناك دول مثل الصين، بلجيكا، إسبانيا، ونيوزيلندا ما زالت تُبقي على مستويات مختلفة من الرقابة الحكومية على عمل البنك المركزي، تبعاً لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي".

ولبنك الصين الشعبي سلطات واسعة، لكنه يعمل بشكل مباشر ضمن السياسات الاقتصادية التي تحددها الدولة، ويُستخدم أحياناً كأداة لتنفيذ خطط النمو والتوسع في ظل اقتصاد موجه.

أما بلجيكا وإسبانيا فرغم كونهما جزءا من منطقة اليورو وتحت إشراف البنك المركزي الأوروبي، إلا أن بنوكهما المركزية تحتفظ ببعض الأدوار التنظيمية بتنسيق مع الحكومات الوطنية. كما وتعتبر نيوزيلندا رائدة في الشفافية النقدية، لكنها لا تزال تُبقي على قنوات تواصل فعّالة بين الحكومة والبنك المركزي، خاصة في السياسات التي تؤثر على التضخم وأسعار الفائدة. وختم قاضي حديثه بالقول: "ربما بعد عشر سنوات من تحقيق الاستقرار وإعادة بناء الثقة في المؤسسات، يمكن إعادة النظر في مسألة استقلالية البنك المركزي السوري، أما اليوم، فإن الأوضاع لا تزال هشّة، وأي خطوة من هذا النوع يجب أن تأتي في وقتها الصحيح وضمن رؤية".

رؤية ألمانية لمستقبل سوريا المالي:

واجهت ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية تحديات ضخمة تمثّلت في إعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ المصرفي كريستوفر غال لموقع تلفزيون سوريا: "كانت البلاد في حالة دمار شامل على جميع الأصعدة، مشابهة لما خلفه نظام الأسد في سوريا، لكن أحد أبرز مفاتيح النهوض الألماني كان في إعادة هيكلة النظام المصرفي بشكل جذري على أسس من الاستقلالية والشفافية والكفاءة".

ويضيف غال وهو متخصص في دراسة تاريخ الأنظمة المصرفية "في عام 1948، تم تفكيك الرايخسبانك - البنك المركزي الألماني- الذي كان تحت سيطرة النظام النازي، وأُنشئ "بنك الولايات الألمانية" (Bank deutscher Länder) الذي أصبح فيما بعد الأساس لتأسيس البنك المركزي الألماني (Bundesbank) في عام 1957، والذي أصبح رمزاً لاستقرار الاقتصاد الألماني، هذا التحول المصرفي المبدع لعب دوراً حاسماً في استعادة الثقة بالعملة الألمانية وضبط التضخم، ما سمح بإعادة بناء الاقتصاد بشكل سريع وفعّال".

ويلفت غال إلى أن القطاع المصرفي في سوريا تضرر بشكل كبير، وتراجعت الثقة في المؤسسات المالية، وينبغي على الفريق الاقتصادي الجديد إعادة بناء نظام مصرفي يُدار وفقا للمعايير الاقتصادية الحديثة التي تركز على الاستقرار المالي والشفافية، ففي ألمانيا، على سبيل المثال، لم يعتمد النظام المصرفي فقط على البنوك التجارية الكبرى مثل دويتشه بنك وكوميرز بنك، بل طور أيضاً شبكة من البنوك التعاونية وبنوك

الادخار التي لعبت دوراً أساسيا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما ساعد على تطوير الاقتصاد المحلي".

ويختم غال بأن خصوصية الاقتصاد السوري تتطلب تفعيل دور البنوك التعاونية وبنوك الادخار لدعم الاقتصاد المحلي والمشاريع الصغيرة عبر تقديم تمويل مرن يتناسب مع احتياجات السوق الذي يعاني من صعوبات كبيرة في تأمين السيولة. كما أن النظام المصرفي الحديث من شأنه جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية، مما يسهم في خلق بيئة اقتصادية مستدامة تُحفز النمو والتوظيف على المدى البعيد. الجدير بالذكر أن مصرف سوريا المركزي تأسس عام 1953 وبدأ نشاطه فعلياً في عام 1956، ليكون الهيئة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية وإصدار العملة الوطنية والإشراف على القطاع المصرفي. وقد ورث مهامه عن "مصرف سورية ولبنان الكبير" الذي كان يعمل في ظل الانتداب الفرنسي. ورغم أن القانون رقم 23 لعام 2002 أعاد تنظيم صلاحياته، إلا أن البنك لم يتمتع باستقلالية فعلية، بل بقي خاضعاً بشكل مباشر للسلطة التنفيذية، مما حدّ من قدرته على ضبط السوق النقدية وحماية الليرة من الانهيارات المتكررة.

ومنذ 2011، واجه المصرف تحديات غير مسبوقة تمثلت في انقسام المنظومة المصرفية، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية، وفقدان الثقة العامة بالمؤسسات المالية. إضافة إلى ذلك، تسببت العقوبات الغربية والدولية في عزله عن النظام المالي العالمي، ما حدّ من قدرته على إدارة التحويلات والتمويل الخارجي.

وفي حين تؤكد بعض الدراسات على أهمية منحه استقلالية مستقبلاً، يرى خبراء أن الأولوية الآن هي في إعادة هيكلة المصرف وتحديث بنيته الإدارية والتقنية، بما يضمن استقرارا نقديا أوليا يُمهّد لاستقلال فعلي لاحق.

https://www.syria.tv/%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%AD%D8%A7%D8%9F

14 - عبد القادر حصرية: قطر والسعودية تكفلتا بسداد ديون سوريا للبنك الدولي

بنك سوريا المركزي

تلفزيون سوريا. إسطنبول، 16:21 | 2025.04.24دمشق

إظهار الملخص

أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية، الخميس، أن السعودية وقطر تكفلتا بسداد ديون سوريا المستحقة للبنك الدولي، والبالغة قيمتها 15 مليون دولار، في خطوة تمثل بداية لانخراط دمشق مجدداً في النظام المالي العالمي، والتحول نحو إصلاحات اقتصادية شاملة.

وأكد حصرية، في تصريحات لموقع "العربي الجديد"، على هامش مشاركته في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين في العاصمة الأميركية واشنطن، أن هذه المشاركة الرسمية هي الأولى منذ أكثر من عقدين، وتشكل نقطة تحول نحو إعادة تأهيل المؤسسات المالية السورية ودمجها في المنظومة الاقتصادية الدولية.

وقال حصرية: "بدأنا خطوات جدية لإصلاح المؤسسات المالية لتتوافق مع المعايير الدولية، ونعمل على تعزيز الشفافية ودعم التنمية المستدامة في البلاد".

وأضاف أنّ اجتماعات واشنطن أسفرت عن اتفاق مع مؤسسات دولية وجهات مانحة لتقديم منح مباشرة بقيمة 150 مليون دولار لدعم قطاع الطاقة في سورية.

وأشار إلى التوصل إلى برنامج عمل شامل يمتد لعامين، يشمل إصلاح البنية التحتية المالية، ومؤسسات القطاع العام، والنظام المصرفي، بما يمهد الطريق نحو انتقال اقتصادي مدروس بالتعاون مع شركاء دوليين.

دعم يمهّد للحصول على منح لإعادة الإعمار

وبحسب "العربي الجديد"، فإن الدعم الخليجي لسوريا، وخاصة من السعودية وقطر، يمهّد الطريق للحصول على منح بملايين الدولارات لإعادة الإعمار، في وقت ما تزال فيه العقوبات الأميركية والدولية تعيق جهود التعافي الاقتصادي.

وشارك وفد رسمي سوري، برئاسة وزير المالية محمد يسر برنية، في اجتماعات الربيع، وذلك للمرة الأولى منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/يناير 2024.

وعقد الوفد لقاءات رفيعة المستوى مع كل من رئيس البنك الدولي أجاي بانغا، ومديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، اللذين أكدا التزامهما بإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية.

وعلى هامش الاجتماعات، عقدت جلسة مغلقة برعاية السعودية، بمشاركة وزراء من مجموعة الدول السبع، ورؤساء مؤسسات دولية وإقليمية، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، حيث جدد المجتمعون التزامهم بدعم استقرار سوريا وإعادة إعمارها.

وفي تطور لافت، أعلن صندوق النقد الدولي تعيين الاقتصادي الهولندي رون فان رودن رئيساً لبعثته إلى سوريا، في خطوة هي الأولى منذ أكثر من 14 عاماً، بحسب ما أكده وزير المالية السوري محمد يسر برنية.

https://www.syria.tv/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%84%D8%AA%D8%A7-%D8%A8%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

15 - مذكرة تفاهم بين سوريا وتركيا لتفعيل التبادل التجاري

المدن - اقتصاد، السبت 28/06/2025

مذكرة التفاهم بين البلدين ستتبعها تسهيلات لعبور المسافرين(getty)

في خطوة تهدف إلى إعادة تفعيل النقل الطرقي (الترانزيت) والتبادل التجاري بين البلدين، وقّعت سوريا وتركيا مذكرة تفاهم تُفتح من خلالها آفاق جديدة أمام حركة السلع والبضائع، وتُعيد الحيوية إلى شرايين التجارة الإقليمية المتوقفة منذ سنوات طويلة.

علماً أن هذه الخطوة ستتبعها خلال الأيام المقبلة تسهيلات لعبور المسافرين، على أن تُثبّت هذه التسهيلات بقرارات رسمية تدخل حيّز التنفيذ.

https://www.almodon.com/economy/2025/6/28/%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A

16 - خطة خماسية أميركية لتطوير قطاع النفط في سوريا.. هل تعيد رسم خريطة الطاقة؟

هند خليفة، الثلاثاء, 27 مايو 2025

كشفت شبكة "CNBC" عربية عن خطة أميركية استراتيجية مكونة من خمسة مراحل، تهدف إلى تطوير قطاع النفط والغاز السوري، والتي تتضمن إطلاق شركة "SyriUs Energy" لإعادة بناء قطاع الطاقة بالبلاد.

وأوضحت الشبكة أن الخطة تم تقديمها إلى الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والسوري أحمد الشرع قبل قرار الإعفاءات الأخيرة، من جانب الرئيس التنفيذي لشركة "أرغنت" للغاز الطبيعي المسال، جوناثان باس.

أهداف رئيسية

بحسب الرئيس التنفيذي لشركة "أرغنت"، الذي يقود جهود ثنائية مع الجانبين لتمرير الخطة، فإنها تسعى إلى استعادة قطاع النفط والغاز السوري، واستقراره وتنميته باعتباره حجر الزاوية في التعافي الوطني وأمن الطاقة والسيادة الاقتصادية.

وقالت الشبكة إن الخطة تأتي في خمس مراحل تنفيذية بدءاً من استعادة الأصول وتأهيلها ووصولاً إلى التصدير والعلاقات التجارية الأوسع نطاقاً- تشمل إطلاق كيانات جديدة من بينها إنشاء كيان قانوني يُدرج في البورصة الأميركية، على أن يمتلك صندوق سيادي خاص بالطاقة في سوريا 30 بالمئة منه.

وضعت الخطة مجموعة من الأهداف الرئيسية في مقدمتها إعادة بناء البنية التحتية للطاقة في سوريا، وحماية السيادة السورية على موارد الطاقة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن إرساء أسس العودة الانتقائية إلى تجارة الطاقة الإقليمية، وخطوط أنابيب الغاز، والنقل، بالشراكة مع أفضل موردي المعدات من الولايات المتحدة الأميركية.

وبموجبها يتم تأسيس شركة جديدة يُطلق عليها "شركة الطاقة السورية الأميركية" "SyriUS Energy" تترجم التعاون المشترك بين الطرفين في تطوير القطاع، وبمشاركة شركات طاقة أميركية كبرى.

مراحل أساسية

بحسب الشبكة، فإن الخطوات التنفيذية للخطة المشار إليها، تنقسم إلى خمسة مراحل أساسية، والمرحلة الأولى منها تتعلق بإرساء الأمن، وعمليات تقييم الوضع الراهن واستعادة الأصول، من خلال تأمين حقول النفط ذات الأولوية (العمر والتيم والتنك والحسكة) مع وضع خطة للحقول الأخرى، علاوة على إجراء تقييمات فنية لخطوط الأنابيب والمصافي وخطوط الكهرباء، وكذلك رسم خريطة لاحتياجات البنية التحتية لإمدادات الوقود الطارئة وتحديد أولوياتها.

المرحلة الثانية، تشمل (استقرار الإمدادات المحلية) من خلال إعادة تأهيل مصفاتي "حمص" و"بانياس"، وكذلك تشمل إعادة تأهيل شبكات الأنابيب الرئيسية، بدءاً بخط الغاز العربي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الغاز الطبيعي للاستخدامات المنزلية وإمدادات الطاقة.

بينما تشمل المرحلة الثالثة تطوير كيان (مدرج في بورصة نيويورك أو ناسداك)، يمتلك ويدير الأصول، بهدف تعزيز أو إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان الاستثمار بشكل آمن وجذاب، بالإضافة إلى إنشاء شركة وطنية سورية جديدة للنفط تحت اسم "SyriUS Energy"، مع جذب وتنسيق الخبرات الفنية الأجنبية بما يتماشى مع المصالح الوطنية السورية.

كما تتضمن المرحلة الثالثة تصميم عقود خدمات المخاطر وتقاسم الإنتاج مع الدول الحليفة، من خلال شركات النفط الأميركية الكبرى في هيوستن، مثل: إكسون

وشيفرون وكونوكو فيليبس، إكسيليريت وتوتال إنيرجي وشل، وغيرها من شركات قطاع النقل والتكرير والإنتاج.

إنشاء صندوق سيادي

تشمل المرحلة الرابعة آليات الحوكمة والشفافية، من خلال إنشاء كيان مدرج في البورصة الأميركية، يمتلك صندوق سيادي خاص للطاقة في سوريا نسبة 30 بالمئة من أسهمه، لإدارة وتوزيع عائدات النفط بشفافية وثقة؛ ما يوفر الشفافية للكيانات العامة الأجنبية.

تضاف إلى تلك الخطوات رقمنة أنظمة وزارة النفط وتأسيسها، وإجراءات مكافحة الفساد، وربط استخدام الإيرادات بالبنية التحتية الوطنية، والصحة، والحصول على الطاقة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الخامسة، يتم الاستعداد خلالها لعمليات التصدير والتكامل الإقليمي في مجال الطاقة، ذلك من خلال الاستعداد للصادرات القانونية والمرحلية عبر العراق وإسرائيل أو الموانئ الساحلية المُعاد تأهيلها إضافة لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التكامل مع الدول المجاورة في البنية التحتية للطاقة، مثل: شبكات الكهرباء المشتركة، وخطوط أنابيب الغاز والنفط، كأداة.

عوامل نجاح المشروع

من جانبها تدرس الإدارة السورية تلك الخطوة، وفق الرئيس التنفيذي لشركة "أرغنت" للغاز الطبيعي المسال، جوناثان باس، الذي التقى الشرع في وقت سابق لمدة أربع ساعات، كما التقى وزير الطاقة السوري محمد البشير مؤخراً، في نقاشات بدأت قبل الإعلان عن رفع العقوبات الأميركية عن سوريا والإعفاء من عقوبات قانون قيصر لمدة 180 يوماً، وهي الإجراءات التي تم الإعلان عنها يوم الجمعة الموافق الثالث والعشرين من أيار/ مايو.

وفقاً للشبكة، أكد جوناثان باس، أن نجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على إشراك البنوك والمؤسسات المالية في التمويل، مشيراً إلى أنه في حال عدم تمكنها من ذلك سوف يقتصر الدعم في أفضل الأحوال على دول خليجية مثل قطر والإمارات.

ورأى أن أسوأ سيناريو حال لم تتمكن سوريا من تأمين التمويل البنكي الدولي، فستضطر للتعامل مع شركات نفط "مغامرة" وغير موثوقة، مؤكداً أن هناك كفاءات محلية متوفرة لتنفيذ المشروع، لكن هناك حاجة إلى خبرة فنية لضمان نجاحه، كما لا يمكن بيع الأصول لمن يقدمون أقل العطاءات ويحاولون سرقة أصول الدولة أو الاستفادة المفرطة، على حد وصفه.

مخاوف من السيطرة الأميركية

أشار إلى أن شركات الطاقة الأميركية بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاستثمار، ولكن هذه استثمارات كبيرة ولن تتم خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وأضاف أن الأصول يجب أن تكون قابلة للتمويل المصرفي، مردفاً: "يمكن جلب المقاولين، لكن يبقى السؤال: من سيدفع التكاليف؟ الأجهزة والمعدات تحتاج من 6 إلى 24 شهراً للبناء، ولا يمكن المضي قدماً في الالتزامات دون وجود تمويل مالي مؤكد".

يذكر أن صحيفة "وول ستريت جورنال" كانت كشفت أن الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، تبنى خطة استراتيجية لمنح الولايات المتحدة حق الوصول إلى النفط والغاز السوري، بهدف تحسين العلاقات بين دمشق وواشنطن، وإقناع إدارة ترامب بعد أن كانت تبدي حذراً تجاه الإدارة السورية الجديدة بأن التحول الحاصل حقيقياً، سعياً لرفع العقوبات الاقتصادية الخانقة، ذلك قبل أن يلتقيا في الرياض.

التعاون بين واشنطن ودمشق في مجال الطاقة بعد رفع العقوبات مؤخراً، يثير المخاوف بشأن السيطرة على الدولة السورية والانتقاص من سيادتها، كما يكشف عن وجود مصالح استراتيجية للجانب الأميركي كانت دافعاً وراء التحولات الأخيرة في سياسته تجاه الإدارة السورية الجديدة، كما أن من شأن تلك الخطة حال تنفيذها أن تعيد تشكيل خريطة النفوذ في قطاع النفط السوري.

https://7al.net/2025/05/27/%d8%ae%d8%b7%d8%a9-%d8%a3%d9%85%d9%8a%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9/hend/economy/?fbclid=IwY2xjawKicQNleHRuA2FlbQIxMQBicmlkETF4TkJCdXo5NjR0Nm02MTBUAR7fogqGW1jTLYA50VJBmiDHQlH8MwFhMFXZR27SfW6qCUg_p_5WfqxD52KreA_aem_Bldo50ATzmVdMswSZ-mb2A

17 - كيف تتجنب سوريا الوقوع في فخ المديونية لـ"صندوق النقد"؟

هند خليفة، الثلاثاء, 27 مايو 2025

تتزايد المخاوف من وقوع الحكومة الانتقالية بسوريا في فخ المديونية والاعتماد على القروض، في ظل التحديات الجمّة التي تواجهها خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد أن تم تدمير الاقتصاد الوطني على إثر الحرب التي استمرت ما يقارب العقد ونصف.

وبعد عزلة خانقة للاقتصاد شهدت سوريا انفتاحاً على المجتمع الدولي ومؤسساته المالية، وفي هذا الإطار تتوجه بعثة من صندوق النقد الدولي إلى دمشق خلال أيام لتقييم الأوضاع المالية والاقتصادية، في سياق جهود دولية لدعم إعادة تأهيل الاقتصاد، بعد إعلان وزارة الخزانة الأميركية رسمياً رفع العقوبات على سوريا.

تساؤلات حول تمويل إعادة الإعمار

يأتي ذلك في وقت تحتاج فيه الدولة السورية إلى ضخ استثمارات طائلة لبدء مرحلة الإعمار، وهو ما يطرح أسئلة جوهرية حول كيفية تمويل إعادة البناء، وما إذا كانت الحكومة ستعتمد على المساعدات الدولية والديون، على غرار تجارب سابقة لدول مرت بأزمات مماثلة.

وأثبتت عدّة تجارب أن الاعتماد المفرط على القروض الدولية قد يقيد حرية اتخاذ القرار الاقتصادي، ويثقل كاهل البلاد بالفوائد المرتفعة، كما أن تأثيرها بالغ الخطورة على الواقع المعيشي في المجتمعات، لتسببها في انهيار العملات الوطنية للدول المديونة، وقفز الأسعار ما يؤدي لترشح معدلات التضخم للزيادة.

وبحسب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، فإن البعثة المتوجهة إلى سوريا ستطّلع على واقع المؤسسات السورية، بما في ذلك المصرف المركزي ووزارة المالية وهيئات الإحصاء.

وتستهدف الزيارة تحديد الحاجات المتعلقة بالمؤسسات والدعم التقني المطلوب، لوضع إطار تعاون شامل مع سوريا يحدد الأولويات لتأمين المشورة والدعم التقني

وتدريب الكوادر الأساسية، ومن المقرر أن يزور أزعور دمشق أواخر حزيران/يونيو، بعد أن ترفع البعثة تقريرها.

انفتاح دولي وحيرة حكومية

أُجري آخر تقييم شامل لصندوق النقد الدولي لحالة الاقتصاد السوري في عام 2009 قبل اندلاع الحرب الأهلية عام 2011، أي بعد انقطاع دام 16 عاماً، مما أحدث فجوة في البيانات والمعلومات لدى الصندوق عن واقع الاقتصاد السوري.

وفي تطور لافت وسريع يعبر عن الانفتاح الدولي، أعلن صندوق النقد الدولي عن تعيين رئيس لبعثته في سوريا، وهو الخبير الاقتصادي رون فان.

يُعد الاقتصاد السوري شبه مدمر، وتشير بعض التقديرات إلى أن كلفة إعادة الإعمار تصل إلى أكثر من 400 مليار دولار، فيما اعتبر تقرير أممي أن الاقتصاد السوري يحتاج 55 عاماً ليعود إلى المستوى الذي كان عليه عام 2010.

تقف الحكومة السورية الآن حائرة بين الاستفادة من الدعم الدولي عبر صندوق النقد الدولي وبين تجنب الوقوع في فخ المديونية التي قد تقيّد قرارها السيادي وتفاقم معاناة السوريين.

الوضع السوري وهيمنة الصندوق

من جهته أوضح، الباحث الاقتصادي سامي عيسى، أن الصندوق مسؤول عن مراقبة السياسات العامة للحكومات، مشيراً إلى أن البعض يتهمه بالهيمنة على العديد من الدول، خاصة التي وقعت في فخ المديونية، وفق ما نقل عنه موقع "إرم نيوز".

ورأى أن المديونية أصبحت استثماراً اقتصادياً وسياسياً من قبل الدول الكبرى، وخصوصاً عندما تطبق على الدول العربية التي أصبحت ساحةً للصراعات الدولية والإقليمية، مؤكداً أن لا مجال للدول الواقعة تحت ثقل الديون، إلا الاستدانة مجدداً لإيفاء الدين.

وأشار إلى أن الوضع في سوريا يتطلب ضخ مبالغ طائلة للنهوض باقتصادها، موضحاً أنه يمكن توفير تلك الأموال من خلال دول الخليج، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، إضافة للبنوك الدولية.

وأكد أنه يفضل الحصول على الدعم المالي من الدول الخليجية أولاً، أما بالنسبة لقروض البنك الدولي، فلا بدَّ من دراستها جيداً حتى لا تقع سوريا في فخ المديونية.

تجنب فخ المديونية

فيما رأى الباحث الاقتصادي عيد العلي، أن حجم الدمار الذي تعرض له الاقتصاد السوري، والأموال المطلوبة لإعادة إحيائه من جديد والنهوض به، يجبران الإدارة السورية الحالية على اللجوء إلى "البنك الدولي" الذي يعد صاحب أكبر كتلة مالية.

وعن كيفية تجنب الإدارة السورية فخ المديونية، أكد أن اتباع سياسات اقتصادية رشيدة، يمكّن دمشق من الاستفادة من الكتلة المالية للبنك الدولي عبر القروض، إضافة إلى تدريب المهارات وإعداد الكوادر الإدارية الخبيرة التي سيتولى البنك تدريبها.

وشدد على ضرورة وضع المشاريع الإنتاجية واستثمار الثروات الوطنية، في مقدمة أولويات الحكومة، أما بالنسبة لقروض البنك الدولي فيمكن أن تكون رديفة وليست أساسية في عملية تعافي الاقتصاد السوري، مرجّحاً أن يشهد السوريون سنوات طويلة من التقشف، حال تم الاعتماد بشكل أساس على قروض.

وأكد أن صندوق النقد الدولي يؤثر بقوة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويعتمد مبدأ "لبرلة الاقتصاد" والتقشف لضمان سداد الديون.

https://7al.net/2025/05/27/%d9%81%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%8a%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9/hend//economy

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم بحليته الجديدة

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/541
قضايا الاقتصاد السوري - معرض دمشق الدولي في دورته 62
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 07 أيلول، 07 September 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 541,
Syrian Economic Issues - The 62nd Damascus International Fair
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http: